IUG Journal of Islamic Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-5201
P-ISSN: 2410-8715
IUGJEPS
Vol 31, No 1, 2023, pp 486 - 517

Received on (28-05-2022) Accepted on (16-08-2022)

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.31.1/2023/18

Motives for Narration and Contexts of its Preventatives among the Companions about whom it is Said: (he has no known narration) throughout the Book 'al-Isabah fe tamiez alsahabah' of Ibn Hajar -a critical applicable study-

Muhammad A. Al-Zabin[*1], Prof. Abed Rabbo S. Abu Saelik[*2]
Head of the Descriptive and Analytical Studies Department, Ministry of Awqaf, Islamic Affairs and Holy Sites - Amman – Jordan[*1]
Department of Fundamentals of Religion - Faculty of Sharia - University of Jordan - Amman – Jordan[*2]
[*]Corresponding Author: agaweed1966@gmail.com

Abstract:
This study, Motives for Narration and Contexts of its Preventatives among the Companions about whom it is Said: (he has no known narration) throughout the Book al-Isabah a critical study is authentic and has not been touched upon. It deals with the investigation of the Companions of whom it was said: (He has no known narration) through the book Al-Isbah of Imam Ibn Hajar Al-Asqalani.
The study concluded that there are general motives for narration and devotional ones. Evidences on preventatives of narration, by its absence, a narration is increasingly followed, and with its confirmation, the judgment is corrected when there is a conflict about the company of the one from whom the narration is absent, by confirming the rank of companionship.
The approach of revealing the motives and preventatives came by deducing the motives of the narration and the contexts of its preventatives, to verify the status of the Companion in the narration and the rank. And by finding examples of the Companions in whom it was said: "He has no known narration," or any formula that denies his narration.
Evidence for the preventatives of narration in this study stems from the status of the Companion, about whom it was said: "He has no known narration," although it is not possible that he had a narration, such as someone who died during the era of prophecy, or was an infant on the day of the Prophet's death.
And there are preventatives that may lead to the possibility of the existence of a narration, so if it is apparent in the status of the Companion that he has a narration, his mention comes in the discussion of the motives of the narration, and whoever is otherwise, comes within the study of the obstacles to the narration. In general, when the narration was denied from him in the book of al-Isabah, he will be a subject of a study here, by tracing his status in the books of biographies of the Companions and the books of the narration.

Keywords: Companions, narration, motives, preventatives.

دوافعُ الرِّوايةِ وقرائنُ موانعِها فيمن قِيلَ فيه من الصَّحابة: (لا يُعرَفُ لَه رِواية) ـدراسة نقدية تطبيقية من خلال كتاب الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ـ

محمدُ عبد الجبار الزَّين[1] ، أ.د. عبدُربِّه سَلمان أبو صعيليك[2]
رئيس قسم الدراسات الوصفية والتحليلية وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية-عمان- الأردن[1]
قسم أصول الدِّين- كلية الشريعة- الجامعة الأردنية-عمان- الأردن[2]

الملخص:
هذه الدراسة الموسومة: (دوافع الرِّوايةِ وقرائنُ موانعِها لدى الصحابة فيمن قيل فيه: (لا يُعرَفُ لَه رواية) مِن خـلال كتاب الإصابة - دراسة نقدية-) أصيلة لم يُتطرق إليها. وتعنى باستقصاء الصحابة ممن قيل فيه: (لا يُعرَفُ لَه روايةٍ) من خلال كتاب الإصابة للإمام ابن حجر العسقلانيّ.
وخلصت الدراسة إلى وجود دوافع عامة للرواية وأخرى تعبدية. وقرائن موانع للرواية وبعدمها يزداد تتبع رواية، وبثبوتها يتمّ تصويب الحكم عند التعارض على صحبة من انتفت عنه الرواية، بتأكيد مرتبة الصحبة.
ومسلك الكشف عن الدوافع والموانع، جاء باستنباط دوافع الرواية وقرائن موانعها، للتثبت من حال الصحابيّ في الرواية والمرتبة. وبالوقوف على نماذج من الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، أو أيّ صيغة تنفي عنه الرواية. وجاءت قرائن موانع الرواية في هذه الدراسة منبثقة عن حال الصحابيّ الذي قيل فيه: "لا يعرف له رواية"، مع عدم احتمال أن يكون له رواية، كمن مات في عهد النبوة، أو كان رضيعا يوم وفاة النبيّr.
وهناك موانع تحتمل معها وجود رواية، فإذا كان ظاهر حال الصحابيّ أنّ له رواية، يأتي ذكره في بحث دوافع الرواية، ومن كان غير ذلك، يأتي ضمن دراسة موانع الرواية. وبالعموم متى نفيت عنه الرواية في كتاب الإصابة، أصبح محلّ دراسة هنا، بتتبع حاله في كتب تراجم الصحابة وكتب الرواية.

كلمات مفتاحية: الصحابة، الرواية، دوافع، موانع.

المقدمة:

الحمد لله الذي بفضله تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيّدِنا محمدٍ خير البريات، وعلى آلِه الطاهرين، وصحابتِه الغُرِّ الميامينَ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن تتبع تراجم الصحابة في كتب الطبقات، هيّأ لدراسة كتاب: الإصابة في تمييز الصحابة، خصوصًا أنه يحتوي على أقوال من سبقه، وما فيه من الترجيحات. فجاءت هذه الدراسة، لتناقش أمرًا مدرجًا في العديد من التراجم، وهو قولهم في أحد الصحابة: لا يعرف له رواية. وللوقوف على الدوافع التي يمكن أن تيسر إثبات الرواية لأحدهم –إن كان له رواية–، وأيضا معرفة قرائن مستخلصة من دراسةٍ عامّة لتلك التراجم، فضلا عن القرائن التي ذكرها ابن حجر في الإصابة، مما يعدّ قرائن في إثبات الصحبة أو الرواية، أو نفيهما، أو نفي أحدهما.

وبيان ما ستقوم عليه هذه الدراسة، في الخطة الآتية:

مشكلة الدراسة: جاءت هذه الدراسة تعنى باستخلاص قرائن، يستدلّ من خلالها على وجود رواية، وقرائن أخرى على عدم وجود رواية، تحديدا فيمن قيل فيه من الصحابة: "لا يعرف له رواية". مما يكون لها ثمرة علمية جادة في الطرح والمضمون، ومما يرتجى أن ينتفع به. كما تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤالات الآتية:

1) ما دوافع الرواية عند الصحابة لأداء ما تحملوه مما يمكننا من خلالها معرفة ما إذا كان للصحابيّ رواية أم لا؟
2) ما أثر منهجية الصحابة في الرواية عند دراسة تراجم ومرويات من قيل فيهم: لا يعرف له رواية"؟
3) ما القرائن التي من خلالها يحكم بوجود أو عدم وجود رواية فيمن قيل فيه من الصحابة: "لا يعرف له رواية"؟.

محددات الدراسة: الصحابة الذين قيل فيهم: لا يعرف له رواية، أو غيرها من العبارات والإشارات التي تفضي إلى نفي الرواية عنه، من خلال كتاب الإصابة للإمام ابن حجر العسقلانيّ، ودراسة دوافع وموانع الرواية وجودا وعدما.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة لارتباطها بعلم معرفة الصحابة، وذلك لأمور، منها:

1) توسيع دائرة البحث العلميّ، بالتعرف على رواية الصحابيّ ممن قيل عنه: ليس له رواية، ويكون له رواية.
2) تأكيد الحكم بالرواية، يفيد الحكم لصاحب الترجمة كما في حال الحكم عليه أنه من الصحابة، خصوصا إذا كان الحكم عليه من التابعين، فتأتي إثبات الرواية لتصويب الحكم.
3) استنباط قرائن يمكن اعتمادها بعد استفاضة دراسة البحثين وإضافة قرائن عليها، للحكم على بعض أصحاب التراجم ممن قيل عن أحدهم ليس له رواية، ويمكن أن تكون قرائن لأمور أخرى تفتح أبوابا للباحثين.

أهداف الدراسة: تتعلق أهداف الدراسة بالآتي:

1) بيان أنّ دوافع الرواية لدى الصحابة في أداء ما تحملوه عن النبيّﷺ، تتشمل من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية".
2) توضيح منهجية الصحابة في الرواية ومدى تأثرهم بالامتناع عن الرواية أو الإقلال منها، من خلال دراسة تراجم من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية".
3) بيان القرائن التي يمكن بوجودها معرفة أنّ الصحابيّ ليس له رواية.

أسباب اختيار الموضوع: تمّ اختيار الموضوع للأسباب الآتية:

أولا: تقتضي أهمية علم الطبقات من علوم الحديث الشريف، تمييز الصحابة عن غيرهم، فيأتي إثبات الرواية لمن قيل عنهم: لا يعرف له رواية، واحدة من دلائل إثبات صحبته عند الاختلاف فيها، وفوائد أخر.

ثانيا: إن قرائن موانع الرواية لم يتطرق إليها أحد من قبل حسبما نما إلى علمي.

ثالثا: إنّ دراسة موانع الرواية تلقي الضوء على دوافع الرواية مما يشكل أهمية في دراستهما سويًّا.

الدراسات السابقة: بعد البحث والتتبع لم نقف على دراسة جادة استوفت جميع جوانب هذا الموضوع، إلا أنه يمكن الإفادة من بعض كتب التراجم والطبقات لدى المتقدمين. وأما لبّ الدراسة فهو اهتمام أصيل لم يطرق بابه.

وهناك بعض الدراسات التي يمكن أن تكون قريبة من موضوع الدراسة هنا، منها:

أولا: ربوزي، سمير، المدرسة العليا، بوسعادة–الجزائر، بحث بعنوان: عناية الصحابةﷺ بسياق المقام ومنهجهم في نقله وتأمينه – صحيح البخاريّ أنموذجا–، من إصدارات: مجلة المنهل، المجلد: (7)، العدد: (2) 2021م. ص: (57–86)[1]. وقد فنّد الدعاوى القائلة بعدم اهتمام الصحابةﷺ بالسياق أثناء نقل السنن، وأنهم ﷺ بذلك أضاعوا جمًّا كبيرًا منها بعدم اهتمامهم بقرائن الرواية، التي من خلالها يعرف كثير من السنن. وببحثه أورد دوافع الصحابة للرواية، وأكد عنايتهم في السياق النبويّ، داحضاً بذلك إحدى المزاعم ضدهم ﷺ.

وأما هذه الدراسة: فتعنى بقرائن أصل وجود الرواية، التي من خلالها يحكم أنّ للصحابيّ رواية ممن انتفت عنه الرواية، وأيضا دراسة سبب أن يقال عن صحابة: لا يعرف له رواية مع وجود موانع تمنع وجود رواية.

ثانيا: كالو، محمد محمود، جهود الصحابة في التثبت من الحديث الشريف، بحث مقدم لمؤتمر: الصحابة والسنة النبوية، المقام بالتعاون بين: جامعة العلوم الإسلامية العالمية وجمعية الحديث الشرف– الأردنّ، عام: 2012م.

وقد تناول د. كالو ببحثه بواعث الصحابة لحفظ الحديث النبويّ، ووسائل خدمة الحديث الشريف. وذلك فيه تشابه مع الدوافع التي ركّزت عليه هذه الدراسة، غير أنّني استخدمت دوافع الرواية لتتبع حصريّ لمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". فضلا عن تناول قرائن موانع الرواية للتأكد من الحكم في إثبات الرواية والمرتبة من غير ذلك.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث في هذه الدراسة المناهج الآتية:

أولا: المنهج الاستقرائي: تمّ استقراء النصوص في مظانها، لوضع الأنسب لما تقوم عليه الدراسة من حيث التراجم التي قيل عنها: لا يعرف له رواية، للوصول إلى النتائج الأكثر دقة.

ثانيا: المنهج الوصفيّ: حيث تم بإعطاء أمثلة واقعية عن الشبهات، تُعين على فهم الردود عليها.

ثالثا: المنهج التحليلي: لتحليل النصّ وتحديدًا الشاهد من الحديث المعني ومدى تأثير الشبهة على النصّ.

رابعًا: المنهج النقدي: وذلك بنقد الأحاديث محلّ الدراسة نقدًا حديثيًّا، وكذلك نقد الشبهات.

خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة بعد المقّدمة، إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وجاءت على النحو الآتي:

التمهيد: وجاء فيه: التنويع بأهمية علم: "معرفة الصحابة"، وارتباطه بشأن الرواية، وأثر الرواية في أهمية إثبات الصحبة، وعلاقة معرفة الصحابة بما تفرع منه من علم الطبقات، مع التعرض لتعريفات الكلمات المفتاحية.

المبحث الأول: الدوافع العامة لرواية الحديث الشريف لدى الصحابةﷺ

المطلب الأول: الدوافع التعبدية للرواية

المطلب الثاني: حرص الصحابةﷺ على شرف امتثال الأمر بتبليغ العلم

المطلب الثالث: أساليب رواية الحديث الشريف لدى الصحابةﷺ

المبحث الثاني: منهجية الصحابةﷺ في الرواية وأثر ذلك في الامتناع منها.

المطلب الأول: أثر منهجية الرواية لدى الصحابة في الإقلال من الرواية.

المطلب الثاني: موانع الرواية فيمن قيل فيهم من الصحابة: "لا يعرف له رواية".

المطلب الثالث: مؤشرات إثبات الرواية ونفيها فيمن قيل فيه من الصحابة: "لا يعرف له رواية"

المبحث الثالث: قرائن موانع الرواية عند الصحابةﷺ فيمن قيل فيهم: لا يعرف له رواية

[1] – تم التعرف على هذا البحث قبيل الانتهاء الأخير من هذه الدراسة، وهو بحث قويّ في درء الشبهات.

المطلب الأول: قرائن الموانع الظاهرة.

المطلب الثاني: قرائن مرتبطة بالرواة عن الصحابةﷺ من جهتي: التحمل والأداء.

المطلب الثالث: القرائن الطارئة على الراوي والرواية

التمهيد:

إنّ الصحابة الكرامﷺ، هم الرعيل الأول لأمة الإسلام السابقون فيه إلى كلّ خير، ومقدّمون لما كُلّفوا ببيانه للأمم، من تعاليم الدّين الحنيف، فقاموا بتبليغ الرسالة داخل وخارج الجزيرة العربية، مما تعلموه وسمعوه من النبيّ ﷺ، فضلا عن التطبيق العملي لأركان الإسلام والتشريعات بالعموم، فحفظ الله بهم الوحيين: القرآن والسنّة.

ومن المعلوم ضرورة، أنّ كتّابَ الوحي كانوا يقيّدون بأمر النبيﷺ، ما ينزل من القرآن الكريم في الصحف، وأنه بعد عهد النبوة، زمن الخليفة أبي بكر الصديقﷺ، تمّ جمع القرآن الكريم بين دفتي مصحف. ثمّ دعت الحاجة لكتابة الحديث الشريف، فبدأ عصر التدوين. فجُمعت مرويات الصحابة من المرفوع والموقوف في مدونات حديثية[2]. وقد واكب ذلك وتفرع منه علوم الرواية وفنون الدراية. ثمّ طرأ بعدُ، ما عرف بعلوم الحديث الشريف، ومن ذلك: علم الرجال، المتفرع منه علم الطبقات، ويأتي عونا على معرفة الراوي في أيّ طبقة، ليتم معرفة حاله وروايته، ومن ثَمّ بناء الحكم عليه وعليها من خلال عرض الراوي والمروي على علم: الجرح والتعديل، حيث إنه هو وعلم الطبقات صنوان في علم الرجال. ولمعرفة الراوي الأعلى للحديث، أصحابيّ هو أم لا؟. فقد انتهج العلماء تدوين الكتب ذات الاختصاص، للتعرف على الصحابيّ من غيره، وعدم إقحام غير الصحابيّ بهم، مما له أثر في الحكم على الحديث أصالة.

وأهمية علم: "معرفة الصحابة"، ضرورة، وبيان تلك الأهمية، وما يربطها بهذه الدراسة من خلال الآتي:

أولا: "معرفة الصحابة" علم ضرورة:

حينما انبنت الرواية بنقل فلان عن فلان، أصبح بداهة معرفة الرواة ضرورة للحكم على المروي، وتلك المعرفة يطلق عليها: "علم الطبقات"، وأهمّ طبقة منها طبقة الصحابة، فكان لعلم: معرفة الصحابة، ضرورة شرعية في الإسلام، لحفظ الدّين الذي ينبني على رواية الوحيين. وهنا يقول ابنُ عبدالبَرّ: (لا خلاف علمتُه بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ، من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير، وما أظنّ أهل دين من الأديان إلا وعلماؤهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته)[3]. وللعلماء، تقسيمات في علم الطبقات، ضمن منهجية علمية محددة، يبينها النصّ الآتي: (معرفة الصحابة فن جليل وفائدته التمييز للصحابة والحكم لهم بالعدالة ونحو ذلك. ومعرفة طبقاتهم) [4]. وهي عند العلماء اثنتا عشرة طبقة:

(الأولى: مَن تَقدَّم إسلامُه بمكّة; كالخلفاء الأربعة. الثانية: أصحابُ دار النَّدوة التي خرج النبيّﷺ، إليها بعد أن أظهرَ عمرُ بن الخطاب إسلامَه، فبايعوه حينئذ فيها. الثالثة: المُهاجرةُ إلى الحبشة. الرابعة: مبايِعةُ العقبةِ الأولى. الخامسة: أصحابُ العقبة الثانية، وأكثرُهم من الأنصارِ. السادسة: المُهاجرون الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ، بقُباء قبل أن يَدخلَ المدينةَ ويبنيَ المسجدَ. السابعة: أهلُ بدر. الثامنة: المُهاجِرةُ بين بدر والحُديبيَة. التاسعة: أهل بيعة الرّضوان. العاشرة: المهاجرة بين الحديبية وفتح مكة. الحادية عشر: مسلمة الفتح. الثانية عشر: صبيانٌ وأطفالٌ رأوْا رسولَ الله ﷺ، يوم الفتح وفي حَجة الوداعِ وغيرهما، يعني مَن عَقَلَ منهم ومن لم يَعقِل)[5].

2 – كان الخليفة عمر بن عبد العزيز هو أول من أشار بالجمع. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: (448/7).

3 – ابن عبدالبرّ، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد القرطبي (ت: 463هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (19/1).

4 – الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت: 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (2/ 243).

5 – السخاويّ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد (ت: 902هـ)، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: (112/4).

ونجد أنّ هذه التقسيمات جاءت بعناية فائقة، ودقة بالغة وقد تناولها ابن حجر في كتاب الإصابة في العديد من التراجم، ونأخذ مثالا من تلك الطبقات، وهو ما أورده ابن حجر عن أحد مسلمة الفتح: (رباح بن المعترف: واسمه وهب، ويقال ابن عمرو بن المعترف بن حجوان بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر القرشيّ الفهري. يكنى أبا حسّان. وكان من مسلمة الفتح. قال الزّبير بن بكّار: له صحبة. وكان شريك عبدالرحمن بن عوف في التجارة، وكذا قال الطبريّ. وروى ابن أبي عاصم من طريق عيسى بن أبي عيسى، عن محمد بن يحيى بن حبان عن رباح بن المعترف: "أنّ النبيّﷺ، سئل عن ضالّة الغنم". وقال أبو نعيم: لا أعرف له صحبة) [6].

ولبيان أهمية دراسة بعض التراجم، والتوثق من طبقتهم من خلال الرواية، يأتينا التوضيح الآتي:

رباح بن المعترف ﷺ، ذكره ابن حجر على أنه صحابيّ من مسلمة الفتح. وقال أبو نعيم، عن رباح: "لا أعرف له صحبة". لأنّ حديث: "ضالة الغنم"، جاء عن ثلاثة من الصحابة ﷺ في كافة الدواوين، ليس منهم ابنُ المعترف، سوى أنّ ابن أبي عاصم تفرّد في روايته حديث: "ضالة الغنم"، عن ابن المعترف. وحينما لم يذكر سماعا، كأن أبا نعيم لم يعتدّ برواية ابن أبي عاصم. وأما ظاهر حكم ابن حجر ترجيح صحبة رباح بذكر الرواية.

مما يعني وجود أثر للرواية حين إثباتها، في توكيد الحكم بالصحبة والرتبة لصاحب الترجمة.

ثانيا: "معرفة الصحابة" أحد ركائز علم الرواية:

فالرواية عن الصحابة ﷺ، تستلزم معرفة أحوالهم في حِلّهِم وتَرحالهم، ليتأكد أمرُ الاتصال في الرواية عنهم. ولأجل ذلك –وغيره– جاء اهتمام علماء الحديث في علم: "معرفة الصحابة"، ويبينه النصّ الآتي: (وَأما كتب الْمُحدّثين فِي معرفَة الصَّحَابَة ﷺ، مثل: الِاسْتِيعَاب لِابْنِ عبد الْبر وَأسد الغابة لِابْنِ الْأَثِير وَغَيرُهمَا، وَكتب الْجرْح وَالتَّعْدِيل والأنساب ومعاجمُ الْمُحَدِّثينَ ومَشيخاتُ الْحُفَّاظ والرواةِ، فَإِنَّهَا شَيْء، لَا يحصره حدٌّ وَلَا يقصره عَدٌّ، وَلَا يستقصيه ضبط، وَلَا يستدنيه ربط، لِأَنَّهَا كاثرت الأمواج أَفْوَاجًا، وكابرت الإدراج اندراجًا) [7].

ثالثًا: علم "معرفة الصحابة" فيه إشارة للرواية وجودا وعدما:

إنّ الصحابة الذين قيل في أحدهم: "لا يعرف له رواية"، من تأكد عدم روايته فهو كذلك، ومن أثبت بالتتبع أنّ له رواية، مما يدخل في باب التعقّب والتصويب بالإثبات أو النفي، لأجل ذلك كان لا بدّ من التعرض لأسلوب الإمام ابن حجر –رحمه الله تعالى–، في التعامل مع الصحابة، فيما يتعلق بهذه الدراسة، ويمكن بيانه بالآتي:

أ– يتعرّضَ كتاب الإصابة لنفي الرواية عن صحابة بقول:"لا يعرف له رواية"، دون آخرين ممن لم تثبت له رواية عند ابن حجر، أو نقلا عمن سبقه. ولا يتعرض لصحابة آخرين ممن ليس لهم رواية، فلا ينفي الرواية عنهم.

ب– قد يتعقّب ابن حجر سابقيه فيما إذا كان لصحابيّ رواية، ممن قيل عنه: "لا يعرف له رواية"، فيذكرها أو يشير إليها، أو إلى مصدرها.

ج– حين دراسة الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، بالبحث والاستقصاء، ينتج أمور مهمة، منها:

1. التأكد إن كان لصاحب الترجمة رواية، فينتفي الحكم بعدم الرواية، فيدرج الصحابيّ فيمن له رواية.

---

6 – ابن حجر، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت: 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، برقم: (2567).
والحديث الذي أشار إليه عند ابن أبي عاصم، هو في: الآحاد والمثاني، هكذا: (2924 – حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ نا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ الْمُعْتَرِفِ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ» وَسُئِلَ عَنِ السَّوْلِ فَرَخَّصَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِهِ. زَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: وَسُئِلَ عَنِ الْبَعِيرِ فَقَالَ مَالَكَ وَلَهُ مَعَهُ حِذَاؤُهُ وَسِقَاؤُهُ).

7 – الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت: 764هـ)، الوافي بالوفيات: (61/1).

2. تأكيد صحبة صاحب الترجمة إن كان ممن تأرجح الحكم على صحبته من عدمها.

رابعا: "معرفة الصحابة" لتمييز المرفوع من المرسل:

وعلم معرفة الصحابة جليل، ومن فوائده الجمة، أنه (فن جليل، وفائدته التمييز للمرسل، والحكم لهم بالعدالة، وغير ذلك)[8]. فيرفع درجة الراوي عنه، وخصوصا إن كان ممن لا يشتهر أنه من التابعين، مما يرفع درجة حديث ما على أنه من المرفوع ما دام أن راويه صحابيّ، وأيضًا: "يُعرف له رواية". وتتطلب دراسة قرائن نفي الرواية عن أحد الصحابة ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، التعرّض إلى دوافع الرواية. لأنّ عدم وجود دوافع الرواية هو قرينة للموانع، كما يلزم التعرض للمعاني اللغوية والاصطلاحية للكلمات المفتاحية لهذه الدراسة. على النحو الآتي:

أولا: الصحابة: تكلّم العلماء قديما من لدن التابعين في تعريف الصحابيّ، لأنّ التعريف يقيّد فيجمع ويمنع غيره من الانضواء تحته، ومن ذلك تعريف سعيد بن المسيّب، الذي أورده في الفتح، وناقشه وبيّن الذي استقر الأمر عليه، فقال: (رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعُدُّ فِي الصَّحَابَةِ إِلَّا مَنْ أَقَامَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، سنة فَصَاعِدا أَو غزا مَعَه غَزْوَةً فَصَاعِدًا وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّهُمُ اتَّفَقُوا عَلَى عَدِّ جَمْعٍ جَمٍّ فِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَجْتَمِعُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ)[9].

وقد نقل ابن حجر في الفتح رأيَ ابن المدينيّ شيخَ البخاريّ، فقال:

(قَالَ عَلِيّ بن الْمَدِينِيّ مَنْ صَحِبَ النبيَّ ﷺ، أَوْ رَآهُ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ)[10].

كما نَجدُ في: تعريفات الصحابيّ. أنها تتقيّد بالرؤية واللقيا والاجتماع، ومن زاد على ذلك اشترط المدة والعمل كالغزو ونحوه، ولقد أوجز وأفاد ابن حجر في تعريف الصحابيّ: (وهو مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلتْ رِدَّةٌ ةفي الأصح. والمرادُ باللِّقاءِ: ما هُو أعمُّ: مِن المُجالَسَةِ، والمُماشاةِ، ووصولِ أَحدِهِما إلى الآخَرِ، وإنْ لم يكالِمْهُ، ويَدْخُل فيهِ رؤيةُ أحدِهما الآخَرَ، سواءٌ كانَ ذلك بنفْسِهِ أم بغيرِهِ. والتعبير باللُّقيّ أَولى مِن قولِ بعضِهم: الصحابيُّ مَنْ رأَى النبيَّ ﷺ، لأنه يُخْرِج ابنَ أُمِّ مكتومٍ، ونحوَه مِن العُمْيان، وهُمْ صحابةٌ بلا تردُّدٍ)[11].

ثانيا: الرواية: استعرض الشيخ أبو شهبة أقوال أهل الاختصاص، وخلص إلى أنّ: (الرواية لغة الحمل والنقل أو الإسقاء والإرواء بالماء وفي اصطلاح المحدثين: هي نقل الحديث وإسناده إلى من عزى أي نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء كحدثنا وأخبرنا وسمعت وعن ونحوها, والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ظاهرة واضحة)[12].

ثالثا: دوافع: وهي تتمثل بالأمور التي تحمل على القيام بعمل ما، كما لأنها حافز على الاستمرار فيه وإتمامه، كما في تحمّل الرواية وأدائها. ويمكن للنصّ الآتي أن يؤدي المعنى المقصود من الدوافع في هذه الدراسة، وهو يتحدث عن التوثيق في القرون الأولى، ومنها زمن الصحابةﷺ: (السمات العامة للمسلمين آنئذٍ تبرز لنا الدوافع القوية التي حفزتهم على تلقي السنة النبوية، حتى أودعوها حوافظهم القوية وصدورهم الأمينة، مما جعل السنة الشريفة محفوظة جنباً إلى جنب مع القرآن، وتلك الدوافع هي اقتداؤهم بنبيهم واستعدادهم الفطري واستجابتهم للقرآن والسنة)[13].

رابعا: موانع: وعلى مبدأ: الأشياء تعرف بضدها. فمعرفة الموانع تزيد من معرفة الدوافع، وهنا: (المَنْعُ: خِلاف الإعطاء. وقد مَنَعَ فهو مانِعٌ ومَنوعٌ ومَنَّاعٌ. ومنعت الرجل عن الشئ فامتنع منه. ومانعته الشئ ممانعة)[14].

---

8 – السخاويّ، شمس الدين أبو الخير محمد، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: (76/4).

9 – ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (4/7).

10 – ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (7 /5).

11 – ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (1/ 140).

12 – أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (ت: 1403هـ)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (39/1).

13 – هاشم، أحمد بن عمر، كتابة السنة النبوية في عهد النبيّﷺ والصحابةﷺ وأثرها في حفظ السنة النبوية:(20/1).

14 – الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: (1287/3).

يتبيّن من أنّ الدوافع ترتبط بالمحفزات، وأنّ الموانع ترتبط إما بأمر خارج عن قدرة الراوي وقدراته، كمن مات من الصحابةﷺ قبل التحاق النبيّﷺ بالرفيق الأعلى، فذلك مانع من أن يؤثر عنه رواية، فيقول الراوي: عن فلان. حتى لو كان له رواية، كما في خبر بداية الوحي، وترويه عائشة رضي الله عنها، وهي لم تدرك الواقعة. أو قد يكون بأمر ذاتيّ يمنعه عن الرواية بطواعية منه، أو انشغال عنده يجعله بمنأى عن أداء الرواية زمانا ومكانا، وغير ذلك من أمور تدور الموانع في فلكها.

فيما مضى تأكيد على ضمان جودة النقل عند الصحابةﷺ، وعلى وجود ضرورة تعرّض طالب العلم والمعنيين بعلم الحديث، إلى علم: "معرفة الصحابة" وأنّ دراسة طبقاتهم، واهتمامهم بالرواية وتتبع ذلك لمعرفة من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، للتثبت من ذلك الحكم. كما أنّ الدوافع لأداء ما تحمّل الصحابيّ من الرواية، إذا أشرق نور تلك الدوافع، كان دليلا أوليًّا على وجود رواية، مما يثري مادة الدراسة، التي ستتناول ذلك من خلال المبحث الآتي:

المبحث الأول: الدوافع العامة لرواية الحديث الشريف لدى الصحابةﷺ

بعد عهد النبوة، ما لبث الصحابةﷺ أنْ برزوا كفقهاء وعلماء ومجتهدين، وظهرت عليهم علامات النبوغ، وأبدَوا ما تعلموه من النبيّﷺ، فكان أحدهم غالبًا لا يظهر رأيًا إلا إذا طلب منه، فيقدمون بعضَهم خوفًا من التكلم بلسان الشرع، ويكون غيره أعلم منه يغني عنه بمقاله واستنباطه، وظهر ذلك جليًّا من خلال التفاوت في أداء الرواية والآراء الفقهية والتخصصات عندهم.

ومع مستجدات الحياة فيما بعد انقطاع الوحي، تطلب وجود الرأي الشرعيّ والفتوى لتلك المستجدات، مرافقا للاهتمام الكبير بتبليغ الناس ما حفظوه وسمعوه من النبيّﷺ، مما يجعل معرفة دوافع الرواية عند الصحابة ضرورة:

المطلب الأول: الدوافع التعبدية للرواية:

إنّ امتثال الأمر بتبليغ السنن لدى الصحابة مما سمعوه من النبيّﷺ، وشاهدوه من أفعالهﷺ، أمرًا تعبّديًّا، وهو مما أُمروا به رضوان الله عليهم، كما في الحديث الشريف: عن عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[15]. ومعلوم أن بعض الصحابة امتنع عن أداء الرواية تعبدا، وفي المقابل من أداها منهم كان تعبدًا.

وتقتضي طبيعة الرواية من حيث التلقي والأداء، ومضمون السنن مما تعلموه وما شاهدوه أو سمعوه من أحاديث النَّبِيّ ﷺ، أن تكون للصحابة طرق في تبليغ الأحاديث النبوية، واهتمامات بالغة في نقل النصّ: – قولا ومعنى–، فهم العرب الأقحاح، وهم أهل اللسان الذي جاء القرآن الكريم بمخاطبتهم، ويبيّن ذلك ما تناوله أحد الباحثين، في دفاعه عن الصحابة، وأنهم نقلوا السنن بأعلى درجات الفهم: (من يتتبع عبارات الصحابة، التي نقلوا من خلالها عناصر السياق المقامي، فإنه يلمس عنايتهم بمبدأ الاقتصاد اللغويّ، يدفعهم إلى ذلك أمور أهمها: ما جاءت به الشريعة الغراء من حثّ على حفظ اللسان، ومراقبة كل ما يدفع به من كلام، وعرضه على ميزان الشريعة القائم على قانون النفعية والخيرية)[16]. ومراعاة السياق، تدخل أيضا في منهجية الأداء، بحيث إنّ فهم السياق يؤدي إلى فهم إسقاط الحديث على واقعة ما، فنجد أنّ بعض الأحاديث تأخر أداؤها، وبعض غير ذلك.

ويمكن أن نستخلص منهجية الصحابة في أداء الرواية بما يتناسب وهذه الدراسة، في طرقٍ منها:

أولا: نقل العلم بالتطبيق العملي:

فقد قام كان الصحابة الكرام، بتعليم الناس أمور دِينهم كالإمامة والقضاء والمعاملات والمناسك، وإدارة دفة الحكم سياسيًّا، وقيادة ميادين الفتوحات، ونشر الإسلام بالعدل وضبط أحكام الدخول إلى البلدان، لدلالة الناس لعبادة الله وحده، دون إكراه لأحد، ونقل الناس من الظلم والذلّ، إلى العدل والعزة. ومن خلال ترجمة إبراهيم الطائفيّ، نجد أنّ بثبوت حديث واحد له سيؤكد أنّه

15 – البخاريّ، محمد بن إسماعيل الجعفيّ: (ت: 256هـ)، صحيح البخاريّ: (3461).

16 – ربوزي، سمير، المدرسة العليا، بوسعادة–الجزائر، بحث بعنوان: عناية الصحابةﷺ بسياق المقام ومنهجهم في نقله وتأمينه –صحيح البخاريّ أنموذجا–، مجلة المنهل، المجلد: (7)، العدد: (2) 2021م. ص: (74).

صـحابيّ، وبعدم ثبوت ذلك الحديث، سـيمنع عنه الرواية، مما يمنع عنه الصـحبة، ويجعله في عداد التابعين. ومثاله من كتاب الإصابة:

(إبراهيم الطائفيّ: روى البغويّ والطّبرانيّ من طريق أبي عاصـم، عن عبدالله بن مسـلم بن هرمز، عن يحيى بن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه، عن جده- أنه سـمع النبيّﷺ، يعلّم الناس بمنى يقول: «قابلوا النّعال». قال البغويّ: ولا أعلم له غيره، ونقل الذّهبيّ عن ابن عبد البر أنه قال: لا يصح ذكره في الصحابة، لأن حديثه مرسل- يعني فهو تابعي-)[17]. ثمّ يردف ابنُ حجر، قائلا: (لفظ ابن عبد البر: "إسناد حديثه ليس بالقائم، ولا تصح صحبته عندي، وحديثه مرسل". فإن عنى بالإرسال انقطاعا بين أحد رواته فذاك، وإلا فقد صرح بسماعه من النبيّﷺ، فهو صحابي إن ثبت إسناد حديثه، لكن مداره على عبدالله بن مسلم بن هرمز، وهو ضعيف، وشيخه مجهول. وقد اختلف في سياقه عن أبي عاصم، ...، وترجم لعطاء في الصحابة كذلك ابن حبّان، وابن أبي عاصـم، ومطيّن، وآخرون، ويقوي الرواية الأولى ما حكاه أبو العباس الدّغولي قال: قلت لأبي حاتم الرازيّ: هل في الصحابة أحد اسمه إبراهيم؟ قال: نعم، إبراهيم اسم قديم تسمّى به رجل سمع النبيّﷺ، رواه المكيّون عن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه)[18].

فيما مضـى يتبين كيف كان التطبيق العمليّ للسـنن، له أثر في نقل المكيين لهذا الحديث، من قوله: (يعلّم الناس بمنى يقول: «قابلوا النّعال»). فالتقيد بنقل الرواية بذكر السماع، يدخل في تعلم السنن وتبليغها، مما حدا بصاحب الإصابة أن يؤكد على صـحبة إبراهيم الطائفيّ، بتقوية الرواية بما رواه عن ابن أبي حاتم عن أبيه، بإثبات السـماع. خلافا لمن حكم على الرواية بالانقطاع، ثمّ حكمَ بنفي الصحبة بعد نفيه ثبوت الرواية لإبراهيم.

ثانيا: رواية الصحابة للسنن النبوية سماعا وعملا:

لقد توافرت النصـوص في الحضّ على العلم والتعليم، ومما ورد في الجلوس للتعليم: (وقال الزبير في نسب قريش: عبد الله بن سعيد بن العاصﷺ، اسمه الحكم فسمّاه النبي ﷺ، عبد الله، وأمره أن يعلم الكتاب بالمدينة، وكان كاتبا)[19]. وإنّ الصـحابة الذين هم محلّ هذه الدراسـة، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، هم جزءٌ من كلٍّ، بمعنى أنّ مَن عاش منهم بعد التحاق نبيّناﷺ بالرفيق الأعلى، عاش نفسَ البيئة التي عاشـها الصـحابة الكرام، من حيث الدوافع للرواية والموانع منها. والصـحابة ﷺ، كانوا متزنين متوازنين في حياتهم العلمية والعملية، وسيرتُهم وآثارُهم يشهدان على ذلك، فقد كانت التعليمات السيادية من رأس الخلافة، تعنى بضـبط أمر الرواية، حتى لا يتعجّل أحدهم في نقل دونما تثبت أو حاجة لذلك فتزدحم الأمور. كما أنهم ﷺ أول رعيل في الدنيا يمسـك زمام الحياة بعد نبيّ، ولا يكون لديهم وحي. فقد انقطع بوفاة خاتم الأنبياء محمد ﷺ. ويتبيّن التوازن بالتعامل مع الرواية، بالآتي:

أولا: انطلاق عصـر الرواية: انطلق الصـحابةﷺ، يعلمون الناس ما يحتاجونه، أولا بأول كما تعلموه تماما، وهنا نتناول نصّين من تذكرة الحفاظ، يفيدان في توضيح المقصود من انطلاق عصر الرواية:

(أبو بكر الصديقﷺ: أفضل الأمة، وخليفة رسول اللهﷺ، ومؤنسه في الغار، وصديقه الأكبر، وصديقه الأشفق، ووزيره الأحزم، عبدالله بن أبي قحافة عثمان القرشـي التيميّ، وكان أول من احتاط في قبول الأخبار)[20]. فقوله: "وكان أول من احتاط في قبول

17 - ابن حجر، الإصابة ترجمة رقم: (10)

18 - ابن حجر، الإصـابة ترجمة رقم: (10) وحديث: "قابلوا النعال"، رواه: أبو بكر بن أبي عاصـم، في: الآحاد والمثاني: (1604)، والطبراني: (997)، وما نقله ابن حجر من قول ابن أبي حاتم عن أبيه، ورد في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (361). وأما معنى الحديث، فقد قال العينيّ في عمدة القاري: (22 /26): (قابلوا النِّعَال، أَي: اعْمَلُوا عَلَيْهَا القبال وَقَالَ الْجَوْهَرِي: الزِّمَام هُوَ السّير الَّذِي يعْقد فِيهِ الشسع بِكَسْر الشين الْمُعْجَمَة وَسُكُون الْمُهْمِلَة بعْدهَا عين مُهْمِلَة وَهُوَ أحد سيور النَّعْل الَّذِي يدْخل بَين الإصبعين، وَيدخل طرفه فِي الثقب الَّذِي فِي صدر النَّعْل المشدود فِي الزِّمَام).

19 - ابن حجر، الإصابة ترجمة رقم: (1782)

20 - الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ: (9/1).

الأخبار". يؤكد العناية بنقل الأخبار، منذ انطلاقة الخلافة الراشدة الأولى، مما جعل الرواية تسير على أسس ثابتة. وبتصوّرنا لعظيم الاهتمام برواية سنّة النبيّﷺ، يمكننا تصور الحركة العلمية الدؤوبة، في شتى علوم الشريعة خلال القرون الثلاثة الأولى، التي أعقبها عصر التدوين بجمع العلوم في مكتبة شاملة، لا تهمل صغيرة ولا كبيرة، حتى فاض الاهتمام إلى النزوع إلى علوم المنطق والآلة الصناعية وغير ذلك من مظاهر الحضارة الأخرى. وأما النصّ الآخر للذهبي، فهو سمة بالغة في الرواية لدى الصحابةﷺ:

الثاني: ضبط معايير الجودة لعصر التدوين:

قال الذهبيّ: (أحبَّ عمرﷺ، أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد، وقد كان عمر من وجله أن يخطىء الصاحب على رسول الله ﷺ، يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن)[21]. إنّ ما أورده الذهبيّ ينمّ عن وصف جليل منصف. حيث يتبين من هذا النصّ منهجية عمرﷺ، على تكثير "طرق الحديث". وليس كما يشيع مدَّعو الشبهات حول السنّة النبوية، من أنّ عمرﷺ، يمنع الرواية لمجرد الرواية فقط. والصواب: أنه كان يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهمﷺ، لئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن. وهو من باب: الاشتغال بالأهم قبل المهم، فالصحابة الذين أوفدهم أمير المؤمنين عمرﷺ، إلى الآفاق يُعلِّمون التابعين الحديثَ الشريف، بما تسنى لهم من إمكانات متاحة، كالمجالس العلمية، في المدن الرئيسة، التي أصبحت تحوي مدارس علمية يترأسها الصحابة الكرام، فيعلّمون القرآن والسنّة النبوية، والأحكام الشرعية مما ورد على لسان رسول الله ﷺ، ومما استنبطه كبار الصحابة، أو مما يستنبطه علماء كلّ ناحية منهم.

ثالثا: الأدب مع الحديث النبويّ:

لقد تعلمت الأمة الأدبَ مع النبيّ ﷺ، من خلال القرآن الكريم، مخاطبا المؤمنين بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [سورة الحجرات: 2]. ففهم الصحابة الأدب في حضرتهﷺ، ومع سنته ورواية حديثه بعد وفاتهﷺ.

ومنهج الصحابة في التأدب مع السنة النبوية ظاهر للعيان لا يحتاج إلى دليل، ويستدلون أحيانا بحديث ابن عباس، غير أنه حديث ضعيف سأورده على ضعفه، لأردف بعده مقولة للإمام ابن حزم ينقلها عنه الإمام الذهبيّ، توضح الأدب الجمّ مع السنة النبوية: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: " تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ". فَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمُتْعَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا يَقُولُ عُرَيَّةُ؟ قَالَ: يَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمُتْعَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أُرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ أَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)[22].

وهنا يقول ابن حزم: (وَاللَّهِ إِنَّهَا لَعَظِيمَةٌ، مَا رَضِيَ بِهَا قَطُّ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)[23]. فالأدبّ الجمّ مع الحديث الشريف عالي المستوى دافع للرواية من جهة، ومانع منها من جهة أخرى، لأنّ الأدب مأمور به مع النبيّﷺ، بأعلى مراتبه، يقابله المنع من كتمان العلم، فكان منهجهم ذا صعوبة ووسطية في آنٍ معًا.

21 – الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ: (12/1).

22– ابن حنبل، أحمد في المسند، حديث رقم: (3121)

23 – ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ)، حجة الوداع: (1/ 352).

رابعا: التحرّج من كتمان العلم:

مَن جاء بعد الصحابة ليس كمثلهم في شأن الرواية، من: النقل والرتبة والأداء والتحرّي والعدالة والضبط، فالصحابة سمعوا مشافهة من نبيّهمﷺ، ورأو الفعل وطبّقوه عمليًا على مرأى ومسمع من النبيّﷺ، وجاء تقريره لهم، أو تعديل ما قاموا به إن كان على غير المراد منه.

فللصحابةؓ، بعد انقطاع الوحي خِصيصة في الرواية، لا يساويهم فيها أحد ممن بعدهم، وكبار الصحابة الذين زاولوا الحديث لهم أهمية أكثر من صغار الصحابة، حيث جمعوا ما لم يجمعوا، فكان عليهم المعوّل في نقل الرواية لصغار الصحابة وكبار التابعين.

وإنّ التباين بين الصحابة في الرواية واضح، فمنهم من لم يروِ سوى الحديث والحديثين والثلاثة، ومنهم من لم يعهد عنه رواية قطّ والنوع الأخير منهم هم جلّ مادة دراستنا. في مقابلتهم صحابة لهم من الرواية الألف حديث وزيادة، كأبي هريرة وابن عباس وجابر وأبي سعيد وعائشةؓ.

ومن خلال دراسة الصحابة الذين قيل في أحدهم: لا يعرف له رواية، نجد أنّ كثيرين ممن ليس لهم رواية، ولم يقال فيهم: لا يعرف له رواية، مما تتأكد دراسة الدوافع والموانع لمعرفة ما إن كان لهم رواية أو غير ذلك.

فالصحابةؓ، في مجملهم، لم يتركوا حديثًا لديهم إلا وبلّغوه، وكانوا يتحرّجون من كتمان ما عندهم من علم، وأدلّ واقعة لذلك، حديث معاذؓ، في المتفق عليه: (عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؓ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: "يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ"، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: "يَا مُعَاذُ"، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. ثَلاثًا. قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ"، قَالَ يَا رَسُولَ اللهِ فَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: "إِذًا يَتَّكِلُوا". وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا)[24].

ومن تبويب الإمام البخاريّ لحديث معاذؓ: (بَابٌ: مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا). يتبيّن حرصُ الصحابةؓ، على التعليم، وعدم كتمان ما عندهم من العلوم، تعبّدًا لله تعالى، والتأكيد على منهجية الرواية عند الصحابةؓ، ويزداد الأمر وضوحا بشرح ابن حجر: (قَوْله: فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا مَعْنَى التَّأَثُّمِ التَّحَرُّجُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْإِثْمِ وَهُوَ كَالتَّحَنُّثِ وَإِنَّمَا خَشِيَ مُعَاذٌ مِنَ الْإِثْمِ الْمُرَتَّبِ عَلَى كِتْمَانِ الْعِلْمِ وَكَأَنَّهُ فَهِمَ مِنْ مَنْعِ النَّبِيِّﷺ، أَنْ يُخْبِرَ بِهَا إِخْبَارًا عَامًّا لِقَوْلِهِ أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ فَأَخَذَ هُوَ أَوَّلًا بِعُمُومِ الْمَنْعِ فَلَمْ يُخْبِرْ بِهَا أَحَدًا ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِخْبَارِ عُمُومًا فَبَادَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ فَأَخْبَرَ بِهَا خَاصًّا مِنَ النَّاسِ فَجَمَعَ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ)[25].

وأَنَس بْنُ مَالِكٍ ؓ، أدّى ما سمعه من معاذ بن جبلؓ، ففي رواية البخاريّ، يظهر أنّ أنسًا تأخر برواية هذا الحديث، حيث راويه عنه: قتادة بن دعامة، وبين ولادته ووفاة أنس، اثنان وعشرون عامًا. مما يؤكد أنّ الصحابةؓ، الذين عندهم رواية لحديث ما، يتحرجون من منع تلك الرواية عن التابعين، وأنهم إن وجدوا عدم حاجة لرواية ذلك الحديث لظرفٍ زمانيّ أو مكانيّ ما، أو لعدم حاجة المتلقين له، فيؤخرون أداء تلك الرواية، إلا أنهم لا يمنعونها بالكلّية، ولا إذا حان وقت أدائها. وسيأتي معنا حديث شريف يتضمن حرمة منع العلم وكتمانه.

والصحابة ؓ، كانوا أحرص الناس على الهدى، وهم إلى امتثال الأمر بتبليغ السنة أقرب وألصق، بَلْ إنّ كثيرين منهم مات ودفن خارج الجزيرة العربية، لانشغالهم بالفتوحات التي كان يتخللها نشر العلم لزاما.

المطلب الثاني: حرص الصحابةؓ على شرف الامتثال بتبليغ العلم:

24 – البخاريّ، محمد بن إسماعيل صحيح البخاريّ: (128). ومسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، صحيح مسلم: (53 – 32).

25 – ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (228/1).

يوضح حرصَ الصحابة على تبليغ الرسالة، من الناحية التعبديّة، قراءة صفة النبيّﷺ، كما في التنزيل، من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: 128]. فهذا الحرص من النبيّﷺ، لا بدّ أن يقابله أسمى درجات الحرص ممن اختارهم الله لصحبة نبيّهﷺ.

وتتبيّن هنا ضرورة دراسة الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، لأنهم ممن يشملهم الأمر بتبليغ العلم، ولو بأقلّ مما رأوه أو سمعوه، خصوصا أنّ الأمر استقرّ بأنّ الصحابيّ كما مرّ معنا: (وفي الاصطلاح: رائي النبيّﷺ)[26]. كما أنه يشملهم الحرص على نيل الشرف بالرواية.

وامتثال الأمر بتبليغ ما سمعه الصحابةﷺ، فهو يندرج تحت أصول الدّين، التي لا تقوم إلا بتبليغها، مع وجود حديث شريف هو عمدة في هذا الباب يشتمل على أسس منهج الرواية، وهو حديث آنف الذّكر:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**" [27]. فليس هناك دافع للرواية أكبر من الأمر النبويّ به، فالصحابةﷺ، أكثر هذه الأمة امتثالا، وأما دخول هذا الامتثال في المنهجية، فذلك لأمور منها:

أولا: اقتران الأمر بالفسح عن التحديث عن بني إسرائيل، مع أشدّ التحذير من الخطأ والخلل –المتعمّدين –كما فهم بعض الصحابةﷺ، فهذا الاقتران أدخل التبليغ في منهجية علمية ضرورة.

ثانيا: العمومية في تبليغ الرسالة، بحيث لا ينحصر في اهتمام واحد، ولا في تخصص واحد. بل إنّ الصحابة ﷺ، بمجموعهم بلّغوا كلَّ الذي سمعوه وشاهدوه من النبيّﷺ، ذلك أنّ قوله ﷺ: " ولو آية" يشمل معانٍ متعددة، ومن معاني: الآية، ما جاء في التنزيل، واستخدمه العرب في سياقات متعددة، وهذا التعدد فهمه الصحابةُ ﷺ، فشرَعوا بتبليغ أحكام الدّين، بمقتضى ما فهموه وما تعلموه، وهم أفصح الناس وأعلمهم بالوحيين.

ويوضح أمر تبليغ: "آية"، ما يأتي: (بقولهﷺ: " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً": قَالَ الْمُعَافَى النَّهْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِ الْجَلِيسِ لَهُ: الْآيَةُ فِي اللُّغَةِ تُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ الْعَلَامَةُ الْفَاصِلَةُ وَالْأُعْجُوبَةُ الْحَاصِلَةُ وَالْبَلِيَّةُ النَّازِلَةُ فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رمزا وَمن الثَّانِي إِن فِي ذَلِك لآيَة وَمِنَ الثَّالِثِ جَعَلَ الْأَمِيرُ فُلَانًا الْيَوْمَ آيَةً وَيُجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ قِيلَ لَهَا آيَةٌ لِدَلَالَتِهَا وَفَصْلِهَا وَإِبَانَتِهَا وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ وَلَوْ آيَةً أَيْ وَاحِدَةً لِيُسَارِعَ كُلُّ سَامِعٍ إِلَى تَبْلِيغِ مَا وَقَعَ لَهُ مِنَ الْآيِ وَلَوْ قَلَّ لِيَتَّصِلَ بِذَلِكَ نَقْلُ جَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ ﷺ)[28].

فامتثال الأمر بتبليغ الحديث الشريف إلى الناس، يؤكد على أمرين، هما يؤكدان أهمية هذه الدراسة، وهما:

الأول: أنّ السننَ جميعَها مؤداة، من خلال رواية الصحابةﷺ، وهو ما نراه عيانا في سيرة التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، من أهل العلم الذين أصابتهم دعوة النبيّﷺ، بالنضارة في المنظر والمخبر.

الثاني: أنّ كثيرا من الصحابة الذين ثبتت صحبتهم، ومنهم من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". قد يكون له رواية، لأنّه لا يفوّت أحدٌ الشرف العظيم، بأن يرتبط اسمُه بالرواية عن النبيّﷺ.

المطلب الثالث: أساليب رواية الحديث الشريف لدى الصحابة ﷺ:

إنّ كيفية الرواية عند الصحابة ﷺ، تأتي ضمن أسس وأساليب في أداء الرواية، فتكون في وقت حاجة الناس للسنن، ووفادتهم في المناسبات الدينية، أو طلب الرواية عند متأخري الصحابة، وبأساليب ترتكز على التعلّم والتعليم المباشر، والتلقين، والتثبت من الفهم والوعي، وانتقاء الزمان والمكان الأنسب، والمعلم المناسب، وبيان ذلك بالآتي:

26 – انظر: تعريف: "الصحابة" في التمهيد من هذه الدراسة، ص: (8) مما نقلته عن ابن حجر في النزهة.

27 – البخاريّ، سبق تخريجه، انظر: ص: (9)

28 – ابن حجر، أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (498/6).

أولا: حاجة الناس للرواية: تطرّق العلماء إلى السنّ الذي يُبدأ فيه أداء الرواية، مما يعطينا تصوّرا واضحا، عن أسلوب الرواية المتبعة لدى المحدّثين، حيث إنهم أكثر الناس تعلّقًا بالنصّ الحديثي، فنجد الصحابةﷺ، سبّاقون في معرفة الزمان والمكان الأنسبين لأداء ما حفظوه من النبيّﷺ، خصوصا.. وأنهم نهوا عن كتمان العلم، كما في حديث النبيّﷺ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**»[29].

كما تناول أهل الحديث منهجية التحديث، وأنّ حكمه بين الوجوب والنفل، كما في فتح المغيث: (حيث احتيج لك في شيء: وذلك يختلف بحسب الزمان والمكان، فلعلك تكون في بلاد مشهورة كثيرة العلماء لا يحتاج الناس فيها إلى ما عندك، ولو كنت في بلاد مهجورة احتيج إليك فيه; فحينئذ (إروِهِ) وجوبًا)[30].

وإذا راعينا انتشار الصحابةﷺ ووصولهم إلى الأصقاع مترامية الأطراف، خلال القرن الهجري الأول، وتعدد الرواة عن أولئك الصحابة. سنجد أنّ من المرويات عن النبيّﷺ، التي بلغها الصحابة الكرام كانت في مواطن احتاج الناس إليها، ومن الأمثلة ما يأتي:

أولا: شرب عليﷺ قائما: عن النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ، قَالَ: (عَنِ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ، قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ ﷺ، بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ وَهُوَ فِي الرَّحْبَةِ " فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَمَسَحَ وَجْهَهُ، وَذِرَاعَيْهِ، وَرَأْسَهُ، ثُمَّ شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ، هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَعَلَ)[31]. فالقصة توحي إلى معرفة عليّﷺ، حاجة الناس لتعلم الوضوء، وجواز الشرب قائما في حالة الزحام ونحوها.

ثانيا: مستجدات الحوادث: من دوافع الرواية أن تروى أحاديث لها قصة مصاحبة لها، ومن ذلك حديث طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍﷺ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: "**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**" [32].

ثالثا: مواسم الحجّ: كما في روايات الحجّ وأحكامه، والجهاد وأحكامه والفتنة وأحكامها، ومن ذلك: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ فَحَدَّثَهُمَا بَجَالَةُ، – سَنَةَ سَبْعِينَ، عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ –، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَمِّ الأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ، فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ المَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنَ المَجُوسِ)[33]. فيما مضى غيض من فيض، مما تجده في سيرة التابعين، وحرصهم على التلقي عن الصحابةﷺ، وخصوصا عن صغار الصحابة ممن تخصصوا بالرواية، وهو ما تعاقب عليه المحدّثون خلفا عن سلف، ويبيّنه الفاكهانيّ في أخبار مكة: (باب: ذكر تلاقي الإخوان في الحج بمكة ومنى وما جاء في ذلك: ...، عن أيوب قال: " إن مما يزيدني رغبة في الحج لقي الإخوان، لا ألقاهم في غيره ")[34].

رابعا: طول العمر مع وجود رواية: كما في حال من تأخرت وفاته، واحتاج الناس إليه في مكان لا يوجد فيه صحابيّ غيره. وهو قريب مما ذكرناه في موسم الحجّ، إلا أنه أعمّ منه.

مسألة: التعرّض لدوافع الرواية، التي صنعت بأساليبها بدايات المدرسة الحديثية، يمكن أن نجمل فوائدها بما يأتي:

---

29 – أخرجه: أحمد في مسنده: (7943) واللفظ له. وأبو داود (3658)، والترمذيّ: (2649)، وابن ماجه: (266).

30 – السخاويّ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: (3/ 228).

31 – رواه: أحمد في المسند: (583) واللفظ له، والنسائي، أحمد بن شعيب (ت: 303هـ)، المجتبى من السنن: (132). قال محقق المسند: (إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير النزال بن سبرة، فمن رجال البخاري).

32 – مسلم، صحيح مسلم: (78 – 49).

33 – البخاريّ، صحيح البخاريّ: (3156)

34 – الفاكهانيّ، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: (1683).

أولاً: حتى لا يكون مسوغا للطاعنين بالسنة، من خلال الارتكاز على ظاهر روايات الأمر بالإقلال من الرواية، وبيان أنها من باب التحوط وضبط الرواية فحسب.

ثانيا: دوافع الرواية، لا تعني اشتغال غالب الصحابةﷺ، بالرواية. فقد عاشوا مع النبيّصلى الله عليه وسلم، يأخذون منه بين مكثر ومقلّ، فكانوا على قدر ما أخذوا منه، وكذلك كان صغار الصحابة بين مكثر عن الصحابةﷺ، ومقلّ.

ثالثاً: أن الرواية منبثقة عن الأمر بتبليغ الرسالة، والأمانة التي حملوها للأمة من بعدهم، فأقاموا مجالس علمية في المدن الرئيسة، واكتفى آخرون أصحاب تلك المجالس عن قيام الجميع بتبليغ ما عندهم. فعَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: (كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، فَيُحَدِّثُنَا حَدِيثًا كَثِيرًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا سَكَتَ قَالَ: «أَعَقَلْتُمْ؟ بَلِّغُوا كَمَا بُلِّغْتُمْ»)[35]. فهذا الأسلوب الرصين في أداء الرواية، هو مما حذا بالأمة حذو الحفظ للرواية –صدرا وسطرا–.

رابعاً: من لم يجلس من الرواة للتحديث، مثل كبار الصحابةﷺ، يكون ممن روى عنه صغار الصحابة الذين اشتهرت مجالسهم، كمجالس: أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدريّ وجابر وابن عمروﷺ. ويبينه ما قيل عَنْ عِكْرِمَةَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَسْمَعُ صِغَارُهُمْ مِنْ كِبَارِهِمْ، وَفِي آخِرِهَا يَسْمَعُ كِبَارُهُمْ مِنْ صِغَارِهِمْ. قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّ الصِّغَارَ سَمِعُوا وَلَمْ يَسْمَعِ الْكِبَارُ)[36]. فسماع صغار الصحابة من كبارهم –وكلّهم عدولﷺ–، كافٍ في تبليغ الحديث الشريف لعموم الأمة من بعدهم.

المبحث الثاني: منهجية الصحابةﷺ في الرواية وأثر ذلك في الامتناع منها:

تنحصر هذه الدراسة في الصحابة ﷺ، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، أو أيّ صيغة تفيد ذات المعنى، بصرف النظر، أيًّا كانت النتيجة، من أنّ له رواية، أو ليس له رواية. ولا تتعرّض الدراسة إلى عموم الصحابة ممن أوردهم الإمام ابنُ حجر في الإصابة، ولم يرد لهم رواية، ولم يذكر لهم حكمًا بإثبات أو نفي الرواية.

وبالعموم فإنّ الصحابة ﷺ، كانوا يخشون الخطأ في الرواية، وتلك خشية تندرج تحت موانع الرواية وخصوصا من لم يكن منهم مشتغلا بالرواية. كما أنّ الصحابةﷺ، يعرفون أنهم هم الصلة بين صاحب الوحي النبيّ محمدﷺ، وبين الناس أجمعين إلى قيام الساعة. وأنّ خطأ أحدهم ليس كغيره من حيث المكانة والرتبة. لأنه ينبني على روايات الصحابةﷺ، أحكام شرعية. وفي المقابل الصحابةﷺ، مأمورون بتبليغ ما حفظوه من السنن عن النبيّﷺ، من غير زيادة ولا نقصان، مما يؤثر على الحكم المنوط بالنصّ. ولأهمية معرفة الصحابة في الرواية، يصفهم أحد الباحثين العلماء، فيقول: (الصحابة ﷺ، يمثلون الجسر الواصل بين الرسولﷺ، وبين أمته، ويمثلون الحلقة الأولى في سلسلة الأسانيد التي تُنقل فيها الأحاديث النبوية، فهم بمثابة العنق يصل الرأس بباقي البدن)[37]. وبما أنهم ﷺ، هم أول الإسناد في هذه الأمة، يلزمنا الوقوف على منهجيتهم في الرواية؛ لأنهم الأصل الذي تنبني عليه الفروع.

المطلب الأول: أثر منهجية الرواية لدى الصحابة في الإقلال من الرواية:

لقد تضافرت النصوص في الوحيين بالأمر في التثبت، والنهي عن نقل الخبر على عواهنه. كما أنّ نواة المدرسة العلمية، بدأت تتشكّل في الدولة الفتية، فها هو عمر أمير المؤمنينﷺ، يأمر ابن مسعودﷺ، بمغادرة حمص إلى الكوفة: وسيّره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، وبعث عمّارا أميرا، وقال: إنهما من النجباء من أصحاب محمد فاقتدوا بهما)[38]. من ذلك يتبيّن

35 – الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (ت: 360هـ)، المعجم الكبير: (7673).

36 – الطبراني، المعجم الكبير: (11662). وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد: (602): (وفيه النضر أبو عمر وهو متروك).

37 – الصاحب، "محمد عيد" محمود، كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ودلالاتها الخاصة بالرواية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية– غزة: مج/28، صفحة رقم: (79)، تاريخ النشر: 2020م.

38 – الصاحب، "محمد عيد" محمود، كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ودلالاتها الخاصة بالرواية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية– غزة: مج/28، صفحة رقم: (79)، تاريخ النشر: 2020م.

منهجية الصحابةﷺ، في نشر العلم، والتثبت في نقل الخبر، بما لم يكن معهودا في الأمم من قبل، وقد تميّز الصحابة ﷺ، بتقوى الله تعالى في الرواية، فضلا عن التمتع بذاكرة قوية.

ودراسة منهجية الصحابة ﷺ، تزيد من وضوح حال من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، والوقوف على أسباب عدم روايته، ومعرفة مروياته إن وجدت، وسبب عدم روايته إن لم توجد، حيث يمكن استخلاص منهجية الصحابة في الرواية، بأمور منها:

أولا: التقيد بالسماع لنقل الرواية:

فالصحابةﷺ، ليسوا كغيرهم في الرواية، فهو ينقلون عن النبيّ ﷺ مباشرة دون واسطة، وقد ينقل من لم يسمع مباشرة عمن سمع من النبيّ ﷺ مشافهة. فالعلم بالرواية لدى الصحابةﷺ، ينبني على ضرورة التلقي، كما يبينها منهجية عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ، حيث قال: (وَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا فِيهِ عِلْمٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَالِمٍ، فَلْيَدْعُ بِإِنَاءٍ وَمَاءٍ فَلْيَنْقَعْهُ فِيهِ حَتَّى يَخْتَلِطَ سَوَادُهُ مَعَ بَيَاضِهِ) [39].

فمنطلق التقيّد بالسماع، هو معرفتهم بخطورة النقل مع التثبت، فمع أنهم أهل للرواية إلا أنهم متفاوتون في القدرات ولأنهم أفقه الناس وأفهمهم، كانوا يراعون الفروقات في القدرات: (من مراعاة الفروق الفردية في التكليف: التمييز عند الاختبار عن وجود خبراء، ...، وقد وضع النبيﷺ، في عمله المناسب الذي يجيد القيام به على أحسن وجه، ليكون أقدر على أدائه والنهوض بتبعاته)[40].

ثانيا: التثبُّت والضَّبطُ في الرواية – حادثة الجدة أنموذجا-:

تعدّ حادثة: "الجَدّة"، التي ظهرت أولَ خلافة أبي بكر الصديقﷺ، من أوضح معالم التثبت عند الرعيل الأول، من الصحابة الكرام. وقد تناولها العلماء مستشهدين بها على تثبت الصحابة في الرواية. ونَصّها في الترمذيّ، كالآتي:

(حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: جَاءَتِ الجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهَا: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: ثُمَّ جَاءَتِ الجَدَّةُ الأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا) [41].

لقد تمّ استخلاص العديد من الفوائد الحديثية، من هذه الحادثة، خصوصًا أنها واكبت بدايات عهد الرواية، ومما يستخلص منها: منهجية التثبت في الرواية لدى الصحابة، وبيانه من خلال هذه الدراسة، في أمور منها:

الأول: إنها حادثة في حكم شرعيّ، ووقعت أمام خليفة المسلمين الأوّل، مما يعني عدم إهمال المسألة لا في البحث والتثبت ولا في الوقوف عند قول: "لا يوجد نصّ".

الثاني: مجرّد دعوى الجدّة بوجود حقّ لها كان دافعا للبحث عن متعلقات الدعوى. فجاءت الحاجة كدافع للرواية وإبرازها، وإلا فمجيء الجدة لطلب حقّ لها كَجَدَّة، فيه دلالة على أصل شرعيّ.

الثالث: قول الجدّة: (وَقَدْ أُخْبِرْتُ أَنَّ لِي فِي كِتَابِ اللهِ حَقًّا). لم يزعم أبو بكرﷺ، أنه يعلمُ كلّ ما في كتاب الله، وأنه لا يوجد لها فيه حقّ، بل أرجأها حتى يتثبت، فقال: (فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ). وذلك يؤكد على أمرين:

39 – الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد(ت: 463هـ)، الكفاية في علم الرواية: (352/1).

40 – الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: (352/1).

41 – الترمذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، الجامع الكبير – سنن الترمذي: (2101). وقال الترمذيّ عقبه: (وَفِي البَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ).

أ- يؤخذ من تصرّف أبي بكر ﷺ، وما نطقت به الجدّة، أنّ فهم الصحابة رضوان الله عليهم، أنّ السنّة النبويّة مبيّنة لكتاب الله، كما أنها مع القرآن صنوان في التشريع والحكم.

ب- عدم ردّ المدّعي ولا قبول دعواه، إلا بعد التثبت من دعواه -وجودًا وعدمًا-.

الرابع: سؤال النّاس طلبًا لما عندهم من العلم: (وَسَأَسْأَلُ النَّاسَ. قَالَ: فَسَأَلَ)، فيه منهجية التثبت منذ عهد الصحابة، مما يؤكد على بنيان العلم وتدوينه، على التثبت بالسؤال وغيره من الوسائل.

الخامس: المغيرة قائد لألوف المسلمين، ويشير ويستشار، إلا أنّ خصوصية الرواية استلزمت شاهدا على قوله.

السادس: عدم طلب آخرين لحقّ الجدّة في الإرث، لا يعني عدم وجود غيرهم، كما أنّ عدم الاعتراض على ما شهده المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة، دليل على الحكم.

من خلال ما سبق: يتبيّن أحد المواقف العديدة، التي تؤكد على منهجية التثبت بالرواية من الصحابة الكرام.

ثالثا: اشتراط العدالة فيمن ينقل الخبر:

مع أنّ علماء الحديث التزموا عدالة عموم الصحابة، لأنه ما كان لأحد في هذه الأمة أن يجهل شرفهم ومكانتهم ومرتبتهم، ومع ذلك فقد انتهج الصحابة فيما بينهم في رواية الحديث: التأكد من صحة الخبر مما يسمعونه من بعضهم، مع التأكيد على أنهم لا يتهمون بعضهم البعض، كما أنهم لا يدعون العصمة لأحد منهم.

فاشتراط الصحابة للعدالة وهم العدول أصلا، فيه درس عمليّ لمن بعدهم ليتولى هذا الشرط من باب أولى. فلو أنّهم لم يشترطوا العدالة لأنهم صحابة، فقد لا يشترطه التابعون من بعدهم لأنهم تابعون للصحابة، وهكذا دواليك، مما استلزم قطع دابر الدعوى من غير دليل عند كلّ أحد. وتوافرت النقولات عن الصحابة في اشتراط العدالة، ما يستعرضه الخطيب في الكفاية: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ, أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ, قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ: «أَنْتَ عِنْدَنَا الْعَدْلُ الرِّضَا , فَمَاذَا سَمِعْتَ؟». وَهَذَا الْقَوْلُ كَافٍ فِي التَّزْكِيَةِ, لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْعَدَالَةِ جَامِعٌ لِلْخِلَالِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فِي بَابِ صِفَةِ الْعَدَالَةِ, وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ رِضًا تَأْكِيدٌ, وَفِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ مِنَ الْعُدُولِ الَّذِينَ يُرْضَوْنَ لِلشَّهَادَةِ, لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا سَالِمًا مِنَ الْفِسْقِ. وَلَا يُرْتَضَى لِلشَّهَادَةِ, لِأَجْلِ غَفْلَةٍ فِيهِ وَضَعْفٍ وَكَثْرَةِ سَهْوٍ) [42]. كما أنهم كانوا يحرصون على الرواية تحملا وأداء، وهذا الحرص كان يأخذ طرفيْ العمل: ما بين دافع ومانع، ويوضح ذلك النصّ الآتي والتعليق عليه: (الإمساك عن الرواية خشية الوقوع في الخطأ: كان حرص الصحابة على ضبط ألفاظ الحديث والتثبت عند أدائه، أحد الأسباب التي أدت إلى تورع بعضهم عن كثرة الرواية خشية الوقوع في الخطأ) [43].

فمن عرف من نفسه الحفظ والإتقان والتثبت قام بواجب التبليغ وقد يكثر من الرواية. ومن لم يقدر على حفظ وإتقان كاملين، فهو بين مقلّ وممتنع. ومن هنا يأتي ضرورة التعرض للموانع حسب محددات الدراسة:

المطلب الثاني: موانع الرواية فيمن قيل فيهم من الصحابة: "لا يعرف له رواية":

في مقابل دوافع الرواية، هناك موانع قد توصل إلى القول في أحدهم: "لا يعرف له رواية". والتعرّض لهذه الموانع، من السبل لمعرفة حال الصحابيّ مع الرواية، وتمهيدا لدراسته أعمق. ويمكن إجمال تلك الموانع، بالآتي:

أولا: الإقلال من الرواية توقيًا لا امتناعا:

يعدّ الإقلال من الرواية، من منهجية الصحابة في الرواية. فكان بعضهم يأمر بالإقلال من الرواية، وآخرون أكثروا منها لما عندهم من العلم ما يجعلهم أهلا للرواية، ولعلمهم أنهم يمسكون زمام أمور أمة تتوسع مكانا، وهي باقية إلى آخر الزمان. فنرى

42 - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: (85/1).

43 - حماد، نافذ حسن، أستاذ الحديث وعلومه- الجامعة الإسلامية- غزة، منهج الصحابة في التثبت من الراوي والمرويّ، بحث مقّدم إلى مؤتمر الصحابة والسّنة النبوية: تشرين الثاني: 2013م. الأردنّ، صفحة رقم: (17).

كبار الصحابة يروون إلى صغار الصحابة السنّةَ البويّة، ليحفظوا هذا الدين ويبلغونه مَن بعدهم مِن بعدهم، وكلّ ذلك بضبط الرواية وحفظها من الدخولات منها وإليها.

وللدكتور محمد أبو زهو، تحقيق في مسألة الرواية والإقلال منها، وبعد استعراضه لأقوال الصحابةﷺ، منهم الشيخين رضي الله عنهما، قال: (من هذه الآثار –وغيرها كثير– تجد أن الصحابة، وقفوا على حذر في شأن الحديث، فأقلوا من الراوية خشية أن يتخذها المنافقون مطية لأغراضهم الخبيثة، ...،

ب– تثبت الصحابة في رواية الحديث: وكما أشار الصحابة بالإقلال من رواية الحديث، وأمسكوا عن الإكثار منها كذلك ساروا على منهاج التثبت في الراوي والمروي، مستضيئين في ذلك بكتاب الله مسترشدين بما تواتر، أو اشتهر من سنة رسول اللهﷺ. فأخذوا الحديث بحيطة بالغة وحذر شديد. فما اطمأنت قلوبهم إليه من الحديث بأن كان متواترا، أو مشهورا أو آحادا لم يكن في رواته من يشك، في حفظه وضبطه قبلوه، وعملوا به ولم يطلبوا عليه شهيدا ولا دليلا)[44]. وهذا الإقلال، وذلك التثبت، مما ينبغي المصير إلى دراسته من خلال تراجم الصحابة، وإنعام النظر فيما قاله العلماء في رواياتهم: قليلة كانت أو منعدمة، وحتى أولئك الذين لم يشر إليهم برواية.

وأما في خلافة عمرﷺ، أمرَ بالإقلال من الرواية، ومنع الإكثار منها لأسباب مقنعة، فينقل ابن قتيبة تصوّرًا إجماليا عن عناية الصحابة بشأن الرواية: وَكَانَ عُمَرُ أَيْضًا شَدِيدًا عَلَى مَنْ أَكْثَرَ الرِّوَايَةَ، أَوْ أَتَى بِخَبَرٍ فِي الْحُكْمِ لَا شَاهِدَ لَهُ عَلَيْهِ. وَكَانَ يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُقِلُّوا الرِّوَايَةَ، يُرِيدُ بِذَلِكَ: أَنْ لَا يَتَّسِع النَّاس فِيهَا،وَيَدْخُلُهَا الشَّوْبُ؛ وَيَقَعُ التَّدْلِيسُ وَالْكَذِبُ مِنَ الْمُنَافِقِ وَالْفَاجِرِ وَالْأَعْرَابِيّ.

وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْ جُلَّةِ الصَّحَابَةِ، وَأَهْلِ الْخَاصَّةِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَبِي بَكْرٍ، وَالزُّبَيْرِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْعَبَّاس بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يُقِلُّون الرِّوَايَةَ عَنْهُ. بَلْ كَانَ بَعْضُهُمْ لَا يَكَادُ يَرْوِي شَيْئًا كَسَعِيدِ4 بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْعَشَرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وليس ذلك المنع مما حرم الأمة من أيّ سنّة أو حديثٍ، ذلك أنّ عمر نفسه كان يرسل كبار الصحابة لتعليم الناس، كابن مسعود، فما أكثر ما رواه ابن مسعود في مدينة الكوفة التي ابتناها عمر نفسه، فضلا عن توجيه الصحابة إلى الفتوحات وغيرها)[45]. ففي هذا الإقلال، منهجية في التحديث، من غير منع لنشر تعاليم الدين. فلقد كان منع عمرﷺ، منعَ خبير نحرير، وهو من باب التقنين فحسب، ويبينه النصّ الآتي: (فقد خَشِي أن يشتغل الناس بالرواية عن القرآن الكريم، وهو دستور الإسلام، فأراد أن يحفظ المسلمون القرآن جيدًا، ثم يعتنوا بالحديث الشريف الذي لم يكن قد دُوِّن كله في عهد الرسول ﷺ، كالقرآن. فنهج لهم التثبت العلمي والإقلال من الرواية مخافة الوقوع في الخطأ، وقد عُرف إتقان بعض الصحابة وحفظهم الجيد فسُمح لهم بالتحدث)[46].

ومن الأدلة –أيضاً– على اهتمامه ﷺ بالإقلال من الرواية، مراعاة لحال الناس واهتماماتهم، وليس للامتناع منها قطعيًّا، جاء في بَاب: (التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: عن قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: بَعَثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ وَشَيَّعَنَا، فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: صِرَارٌ، فَقَالَ: أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللهﷺ، وَلِحَقِّ الْأَنْصَارِ. قَالَ: لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثٍ أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَحْفَظُوهُ لِمَمْشَايَ مَعَكُمْ، إِنَّكُمْ تَقْدَمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيزٌ كَهَزِيزِ الْمِرْجَلِ، فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ، وَقَالُوا: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ثم أَنَا شَرِيكُكُم)[47].

ثانيا: عدم ثبوت رواية المرفوع:

44 – أبو زهو، محمد، الحديث والمحدثون: (1 /76).

45 – ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تأويل مختلف الحديث: (1 /90).

46 – مزيد، على عبد الباسط، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجريّ وحتى عصرنا الحاضر: (1 /76).

47 – ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، السنن، المقدمة: (28)، وأبو داود، السنن: (2894).

قد يطلَق على صحابيّ أنه: "لا يعلم له رواية" مع تتعدد الروايات عنه، لكن عدم ثبوت شيء من مرفوعا يُعدّ مانعا من الحكم له بالرواية، مثاله فيما تعنى به هذه الدراسة، ما جاء في الإصابة من ترجمة: (عمير بن حبيب بن خماشة: قال البخاريّ: بايع تحت الشجرة. وقال ابن السّكن: مدني له صحبة. ويقال:...، ولم نجد له رواية عن النبيّ ﷺ، من وجه ثابت، ولم نجد له رواية عن النبيّ ﷺ، من وجه ثابت. وقال البغويّ: عن عمير بن حبيب، قال: «الإيمان يزيد وينقص ... » الحديث. موقوف. وقال ابن السّكن: تفرد به حماد بن سلمة. وقال أبو نعيم:عن عمر بن حبيب، وكانت له صحبة، يقول: "أي بني، الإيمان يزيد وينقص". وأخرج أبو نعيم من وجه آخر عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطميّ- أنّ جده عمير بن حبيب، وكان قد بايع النبيّﷺ، أوصى بنيه، فقال: «يا بنيّ، إيّاكم ومجالسة السّفهاء، فإنّها داء ... ». الحديث موقوف أيضا. وأخرجه أحمد في كتاب «الزّهد» عن يزيد بن هارون، عن حماد. وأخرجه الطبراني من وجه آخر، عن حماد، عن أبي جعفر، فقال: كانت له صحبة. وبايع النبيّ ﷺ،عند احتلامه)[48].

مما سبق يتبين أنّ عُميرا مع مبايعته للنبيّ ﷺ، له حديثان موقوفان، ولم يثبت له من المرفوع شيءٌ.

المطلب الثالث: مؤشرات إثبات الرواية ونفيها فيمن قيل فيه من الصحابة: "لا يعرف له رواية":

قد يَأتي التنبيه على عدم وجود رواية لأحد من الصحابةﷺ، إما تصريحا أو تلميحا، وقد يكون في كلا الحالين الحكم على الرواية من خلال تلك التنبيهات، وقد يكون تمهيدًا بالحكم بعدم الصحبة. وبالدراسة التطبيقية في هذا المطلب، نقف على إحدى ثمرات هذه الدراسة، بذكر بعض ما ورد في كتاب الإصابة مما يعدّ مؤشرات تقضي بالحكم على الروايات، كمقياس للروايات، وبيانه بما يأتي:

أولا: معرفة الأسماء في تحديد الراوي والرواية:

قد يكون الاسم أحد موانع قبول الرواية عن أحدهم مرفوعة، وسأذكر لذلك مثالين:

الأول: ذكر في ترجمة إبراهيم الطائفيّ الذي وردت ترجمته في المبحث الثاني، ولأنّه ورد في سؤالات المحدّثين، مما يعدّ تطبيقًا عمليًّا لما تكون الدراسة في صدده، وهو: (أبو العباس الدّغولي قال: قلت لأبي حاتم الرازيّ: هل في الصحابة أحد اسمه إبراهيم؟. قال: نعم، إبراهيم اسم قديم تسمّى به رجل سمع النبيّﷺ، رواه المكيّون عن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه)[49].

الثاني: هناك مثال آخر على أهمية تناول الأسماء في دراسة إثبات أو نفي الرواية: (خزيمة بن ثابت الأنصاري: روى ابن عساكر في تاريخه من طريق الحكم بن عتيبة أنه قيل له: أشَهِدَ خزيمةُ بن ثابت ذو الشهادتين الجملَ؟. فقال: لا، ذاك خزيمة بن ثابت آخر، ومات ذو الشّهادتين في زمن عثمان. هكذا أورده من طريق سيف صاحب «الفتوح» ، عن محمد بن عبيدالله، عن الحكم. وقد وهّاه الخطيب في الموضح، وقال: أجمع علماء السير أنّ ذا الشهادتين قتل بصفّين مع علي، وليس سيف بحجة إذا خالف. قلت: لا ذنب لسيف، بل الآفة من شيخه وهو العرزميّ، نعم، أخرج سيف أيضا في قصة الجمل عن محمد بن طلحة أنّ عليا خطب بالمدينة لما أراد الخروج إلى العراق ... فذكر الخطبة- قال، فأجابه رجلان من أعلام الأنصار: أبو الهيثم بن التّيّهان وهو بدري، وخزيمة بن ثابت، وليس بذي الشّهادتين، ومات ذو الشهادتين في زمن عثمان.وجزم الخطيب بأنه ليس في الصحابة من يسمّى خزيمة، واسم أبيه ثابت سوى ذي الشهادتين. كذا قال) [50]. تبيّن فيما مضى من أنّ معرفة أسماء الصحابة، يحتاج دربة وممارسة للتمييز بين مشكلهم، وتتأكد هنا أمور، منها:

أ- اشتهار أنه ليس في الصحابة من اسمه: إبراهيم، جعل البعض يقول بعدم صحبة أبي عطاء، وخالفهم أبو حاتم بتوكيد روايته وصحبته.

48 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة: (6044). باختصار. وقولهم: لم نجد له رواية، مثل: "لا يعرف له رواية".

49 – ابن حجر، الإصابة ترجمة رقم: (10). ذكر سابقا في صفحة: (10) من هذه الدراسة.

50 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (10).

ب- تمّ تمييز صاحب قصة الجمل، من صاحب قصة صفّين، من خلال تحديد الاسم.

ثانيا: أثر ثبوت الرواية في ثبوت الصحبة:

جاء في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، العديد من المؤشرات على أن صاحب الترجمة ليس صحابيًّا، ومع ذلك قيل فيه: "لا يعرف له رواية". ومن خلال هذه الدراسة، يتبيّن ضرورة الكشف عن أمور، منها:

أ- فائدة ذكر أولئك في كتب تراجم الصحابة.

ب- الدوافع وراء إيراد أصحاب كتب الطبقات، القول في أحدهم: "لا يعرف له رواية"، إذ كان قد ثبت أنه ليس صحابيًّا؟.

ت- أهمية دراسة الموانع من إثبات الرواية، من خلال دراسة الصحابة ممن من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، إما بصريح العبارة، أو بأيّ صيغة مما أوردها كتاب الإصابة، أو يكون الظاهر عند صاحب الإصابة عدم ثبوت الرواية، مما يؤول أمره إلى أن يكون ضمنًا كمن قيل فيه: "لا يعرف له رواية". أو ممن قيل عنه ليس صحابيًّا، وإثبات رواية المرفوع له تثبت صحبته.

ومن الأمثلة على ما مضى ذكره، من تراجم في كتاب الإصابة:

المثال الأول: جاء في كتاب الإصابة: (أسد بن خويلد: في نسب خديجة: – روى حديثه محمد بن جابر عن سماك وعمن سمع أسد بن خويلد، كذا ذكره ابن منده، وقال أبو عمر: أسد ابن أخي خديجة روى عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا تبع ما ليس عندك" . ذكره العقيلي، وقال: في إسناده مقال. انتهى.

ولم يذكر أهل النسب لخديجة أخا سوى العوام والد الزبير، ومات في الجاهلية، ونوفل وقتل يوم بدر كافرا. وقيل: قتله ابن أخيه الزبير، وقيل: علي، فيحتمل أن يكون أسد هذا ابن نوفل لكنهم لم يذكروا ذلك)[51].

فهذا أسد، لم ير ابنُ حجر حجر أنه ابنُ خويلد، وبسبب وجود رواية له، رجح أن يكون ابنَ نوفل، لا خويلد.

المثال الثاني: جاء في كتاب الإصابة: (الأسود بن عبد الأسد بن هلال المخزوميّ، أخو أبي سلمة. ذكره أبو موسى عن عبدان، وقال: "لا تعرف له رواية" إلا أنّ ابن عباس ذكره، وتعقبه ابن الأثير بأن ابن الكلبيّ والزّبير بن بكّار ذكرا أنه قتل يوم بدر كافرا، وهو كما قالا. وقد ذكره كعب بن مالك في قصيدة له في وقعة بدر منها:

فأقام في العطن المعطّن منهم ..... سبعون عتبة منهم والأسود وابن عبّاس.

إنما ذكره في المستهزئين، فلا معنى لذكره في الصحابة)[52]. فهذا الذي ذكر في المستهزئين، وحتى قيل: إنه قتل في بدر كافرا، ومع ذلك قيل: "لا تعرف له رواية". ومما يظهر: أنّ الرواية لها أثر في إثبات الصحبة إن وجدت.

المثال الثالث: جاء في كتاب الإصابة: (وهب بن عبدالله بن قارب: قال ابن حبّان: له صحبة. قال أبو نعيم: الصّحبة والرؤية لقارب وولده عبدالله. وأما وهب فإنما روى عن أبيه، قال: حججت مع أبي) [53]. نجد أنّ ابن حبّان قال بصحبة وهب، وأما أبو نعيم فقد أثبت أنّ وهب روى عن أبيه، وأنه لو كان صحابيًّا لجاءت الرواية مباشرة منه.

وهنا يجدر التنبيه إلى أنّ الذي قاله ابن حبان من صحبة قاربﷺ، مغاير للذي في التاريخ الكبير: (قارب الثقفي ويُقَالُ مارب. قَالَ عَلِيٌّ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ ميسرة عن وهب بن عبدالله بن أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: "رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ". قَالَ سُفْيَان بيده بعدها: من صدره وخفض بها صوته، وقَالَ: "والمقصرين فِي الثالثة أو فِي الرابعة"، وَضَمَّ سُفْيَان يده إلى صدره وخفض بها صوته، قَالَ سُفْيَان وجدت عنْدي وهب بْن عَبْدالله بْن مارب فَقَالُوا لي: هذا ابْن قارب. قلت لسفيان عَنْ

51 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (97).

52 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (534).

53 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (9186).

أَبِيه عَنْ جده؟ قَالَ نعم. قَالَ: وَحَدَّثَنَا مرة أخرى: عَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ وهب بْن عَبْدالله عَنْ أَبِيه سَـــمِعَ النَّبِيّ ﷺ، نَحْوَهُ، وعَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ وهب بْن عَبْدالله بْن قارب عَنْ أَبِيه قَالَ كنت مَعَ أَبِي فرأيت النَّبِيّ ﷺ، يَقُولُ) [54].

إذن.. في ثبوت رواية وهب ثبوت لصـحبته. فالرواية لقارب كما في التاريخ الكبير عن سـفيان، وهو ما وافقه عليه أبو نعيم. ومع إيراد التاريخ الكبير لرواية أخرى عن سفيان من أن السماع لوهب فإن ثبتت تثبت له الصحبة.

ثالثا: من ثبت أنه تابعيّ ومدرج مع أسماء الصحابة:

أدرجت كتب طبقات الصـحابة العديد من أسـماء التابعين ممن يحكم عليهم صـاحبُ الكتاب نفسُـه أنه من التابعين، وحينما اقترن الحكم عليه بأنه تابعيّ بنفي الصـــحبة عنه، مع القول فيه: "لا يعرف له رواية"، كان مناســبا التعرّض إليهم من خلال هذه الدراسة، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: (أسيد بن صفوان: نسبه ابن قانع سلميّا. وقال الباورديّ: يقال إنه صحابي، وليس له رواية إلا عن عليّ. وقال ابن السّكن: ليس بالمعروف في الصـحابة. وروى ابن ماجة في التفسـير، وأبو زكريا في طبقات أهل الموصـل، وغير واحد من طريق عمر بن إبراهيم الهاشـمي- أحد المتروكين، عن عبد الملك بن عمير، عن أسـيد بن صـفوان، وكانت له صـحبة مع النبيّﷺ، قال: لما توفي أبو بكر الصديق ارتجت المدينة بالبكاء، ودهش الناس، كيوم قبض النبيّﷺ. فذكر الحديث مطوّلا) [55].

المثال الثاني: (أويس بن عامر: وقيل: عمرو. ويقال: أويس بن عامر بن جزء بن مالك بن عمرو بن مسـعدة بن عمرو بن سـعد بن عصوان بن قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد المرادي القرني الزاهد المشهور. أدرك النبيّ ﷺ. وروى عن عمر وعلي، وروى عنه بشير بن عمرو، وعبد الرحمن بن أبي ليلى. ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان ثقة وذكره البخاريّ، فقال في إسناده نظر. وقال ابن عديّ: ليس له رواية، لكن كان مالك ينكر وجوده إلا أن شهرته وشهرة أخباره لا تسع أحدا أن يشكّ فيه) [56].

المثال الثالث: (إياس بن معاوية المزني. ذكره الطّبراني في الصـحابة، واسـتدركه أبو موسـى، وأخرج من طريق الطبراني بإسـناده، ...، عن إياس بن معاوية المزني، قال: قال رسـول الله ﷺ: «لا بدّ من صـلاة بليل، ولو حلب ناقة، ولو حلب شـاة، وما كان بعد صـلاة العشاء الآخرة فهو من صـلاة اللّيل».وقد وهم من جعله صـحابيا، وإنما هو تابعيّ صـغير مشـهور بذلك، وهو إياس القاضـي المشـهور بالذكاء. وقد مضـى ذكر جده إياس بن هلال بن رئاب، ويأتي ذكر ولد قرّة بن إياس في القاف وظن أبو نعيم أن الحديث المذكور لإياس بن هلال هذا، فساقه في ترجمته الماضية، وهو خطأ، فإنّ ولد قرة ليست له رواية كما مضـى. قال أبو موسـى: هذا الحديث من رواية إياس بن معاوية بن قرة. يروي عن أنس وعن التابعين، وإنما الصـــحبة لجدّة قرّة فضـــلا عن أبيه معاوية قلت: ومات إياس بن معاوية سنة إحدى وعشرين ومائة وقيل: سنة اثنتين وعشرين وقيل: إنه لم يبلغ أربعين سنة) [57].

التابعون ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ممن ذكروا في كتاب: الإصـابة في تمييز الصـحابة، يشير إلى ضـرورة تمييزهم، لمن قد يتوهم صحبتهم من خلال رواية وردت فيها وَهْمٌ من أحد الرواة على أنه صحابيّ.

فقد يوردون اسمَ تابعيّ، ويوردون في ترجمته ما أشكل من الرواية ويؤكدون على الصـواب من ذلك كلّه، من عدم ثبوت رواية المرفوع لهم، وبالتالي نفي الصحبة عنهم.

رابعًا: من أثبتوا له رواية عن صحابيّ بعينه كدليل على عدم صحبته:

54 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (871).
55 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (179).
56 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (500).
57 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (576).

من دقة الترجمة في كتب الطبقات، أنهم قد ينفون روايته عن النبيّ ﷺ، ويثبتونها عن صـــحابيّ، كواحدة من أســـاليب نفي الصحبة عنه، وليس ذلك على إطلاقه، فقد يروي صحابيّ المرفوع والموقوف. كما في الآتي:

المثال الأول: (حوط العبديّ: قال عبدان: ذكره بعض أصـــحابنا، ولا أعلم له رواية عن النبيّ ﷺ، وإنما له رواية عن عبدالله بن مسعود) [58].ففي السياق إثبات الرواية عن ابن مسعود ونفي المرفوع لصاحب الترجمة.

المثال الثاني: (أزهر بن حميضـة، قال ابن عبدالبرّ: في صـحبته نظر. وقال البخاريّ في تاريخه: سمع أبا بكرﷺ قوله، وكذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه. وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين، وقال: روى عن أبي بكر الصـــديقﷺ) [59]. فقولهم: "ســـمع أبا بكر قولَه"، يعني: أنه لم يرو من المرفوع ولا حتى بواســـطة أبي بكر، فمن باب أولى أن تنتفي عنه الرواية للمرفوع من غير واســـطة، ويتضمن النفي شيئا آخر، وهو: الترجيح بنفي الصحبة.

خامسا: من لم يرو عنه ابنه:

إنّ من بدهيات العلم فيما يعنى بعلم الرواية: أَنّ الابن الذي اهتمم بالرواية، لا بدّ أن يكون آخذا عن والده إذا أدرك أباه وكان أبوه صاحب رواية. ومما يؤكد الاهتمام برواية الأبناء عن الآباء، ما أورد في الشذا الفياح، فقال: (النوع الخامس والأربعون: معرفة رواية الأبناء عن الآباء، ...، ومن أطرف ذلك رواية ابي الفرج عبدالوهاب التميمي الفقيه الحنبلي وكانت له ببغداد في جامع المنصـــور حلقة للوعظ والفتوى عن أبيه في تســـعة من آبائه نســـقا أخبرني بذلك "الشـــيخ أبو الحســـن مؤيد بن محمد بن علي النيسابوري") [60]. فتخصيص ما يعنى برواية الأبناء عن الآباء، هو من باب الإشارة إلى قرينة إلى عدم رواية الابن عن أبيه، قرينة للحكم بعدم وجود رواية للأب، ومثاله فيما يأتي:

أ- (كعب بن سليم بن أسد: ويقال: كعب بن حبان القرظي، والد محمد. كان من سبي قريظة الذين لم ينسبوا، ولا نعرف له رواية، قاله ابن عبد البرّ. وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين، وقال: روى عن علي روى عنه ابنه، وأورد ابن منده في ترجمته حديثا وهِمَ فيه، وقد ذكر في ترجمة عبدالرحمن الخطميّ) [61].

ب- (محمد بن كعب القرظي: حليف الأنصـار. تابعيّ مشـهور. قال التّرمذيّ في جامعه: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: بلغني أن محمد بن كعب القرظيّ ولد في حياة النبيّﷺ، وكذلك حكى أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن قتيبة، وهو وَهْمٌ من قتيبة، وإنّما ورد ذلك في حق كعب والد محمّد. وقد ذكر البخاريّ في ترجمة محمد بن كعب أنّ أباه كان ممن لم ينسب، فلم يقتل مع بني قريظة لما قُتلوا بحكم سعد بن معاذﷺ) [62].

فمحمد بن كعب صـــاحب رواية، ولو كان لأبيه رواية لحرص عليها. ومع أنّ الأمر ليس على إطلاقه، غير أنّ الحكم على الغالب، وهنا يستلزم الأمر إيضـاحا بما لا مزيد عليه، نأخذه من علماء الحديث، كما في فتح المغيث: (لأبي حفص بن شـاهين كتاب من روى عن أبيه من الصـــحابة والتابعين، (وهو) ; أي: رواية الأبناء عن الآباء ; كما قال أبو القاســـم منصـــور بن محمد العلوي، (معال) يعني مفاخر، (للحفيد) وهو ولد الابن (الناقل) رواية، وكذا دراية من باب أولى، عن أبيه، عن جده، ولفظه كما رواه ابن الصـلاح عن أبي المظفر بن السـمعاني لفظا، عن أبي نصـر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامي، سـمعت أبا القاسـم المذكور يقول: الإســناد بعضـــه عوال وبعضـــه معال: وقول الرجل: حدثني أبي عن جده من المعالي. بل قال مالك مما رويناه فيما انتقاه

58 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (2127).
59 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (441).
60 - الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق (ت: 802هـ).
61 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (7429).
62 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (8557).

السلفي من الطيوريات من حديثه في قول الله عز وجل: {وإنه لذكر لك ولقومك} [الزخرف: 44] . قال: هو قول الرجل: حدثني أبي عن جدي) [63].

سادسا: من روى عنه ابنه وابنه لا يعرف:

(أبو فريعة السلمي: قال أبو عمر: له صحبة، وشهد حنينا، ولا أعلم له رواية. انتهى. وقد ساق ابن منده له من طريق أحفاده بسند إليه، قال: قال رسول الله ﷺ، حين افترق الناس عنه يوم حنين وصبرت معه بنو سليم: "**لا ينسى اللهُ لكم هذا اليومَ يَا بَنِي سُلَيْمٍ**"). قال: واسم أبي فريعة كنيته) [64]. ومن هنا يتبيّن أمور، منها:

أولا: حكم ابن عبدالبرّ بعدم وجود رواية له، مع إثبات الصحبة له.

ثانيا: أن له رواية من طريق أحد أحفاده كما أشار ابن منده. وقد تكون منقطعة.

ثالثًا: وجود رواية له موصولة من طريق أحد أبنائه: (أبو فُرَيْعَةَ السُّلَمِيُّ حِجَازِيٌّ، رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ رِفَاعَةُ، ذَكَرَهُ الْمُتَأَخِّرُ مِنْ حَدِيثِ أَوْلَادِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ أَبِي فُرَيْعَةَ السُّلَمِيِّ: قَالَ: ثنا سَوَّارُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي فُرَيْعَةَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺحِينَ افْتَرَقَ النَّاسُ عَنْهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَصَبَرَتْ مَعَهُ بَنُو سُلَيْمٍ: "لَا نَسِيَ اللهُ لَكُمْ يَا بَنِي سُلَيْمٍ هَذَا الْيَوْمَ". قَالَ إِبْرَاهِيمُ: اسْمُ أَبِي فُرَيْعَةَ كُنْيَتُهُ) [65].

المبحث الثالث: قرائن موانع الرواية عند الصحابةﷺ فيمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"

إنّ الرواية عند الصحابة، هي إحدى السمات التي يجدها الباحثون عن الحقّ، والساعون للإنصاف، وفضلا عما سبق من ذكر الموانع، فهناك قرائن، هي من لبّ الدراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي إحدى السبل للوصول إلى الحكم بوجود رواية أو عدمها، وتسهيل تتبع الرواية إن وجدت. وهنا ينبغي التنبيه على أمور:

الأمر الأول: ليس كل من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، أنه يقترن بإحدى القرائن التي ذكرتها هذه الدراسة.

الثاني: هذه القرائن لا تنفي الرواية ولا تثبتها، فهي حسب ما نما إلى لدراسة الباحث، وليست على إطلاقها.

الثالث: إنّ من القرائن ما قد تطرّق إليه العلماء، كما في قولهم: "شهد فتح مصر"، فيوردها الباحث للتمثيل والدراسة.

وقد يكون الدافع موجودا لأداء الرواية فتكثر بوجوده، وتقلّ أو تنعدم بوجود الموانع. وهنا لا بدّ من ذكر قرائن تكون مقياسا في الحكم على صاحب الترجمة، من خلال الاستقراء العام، للصحابة ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". بالربط بين مجمل التراجم والألفاظ التي يقال فيها: نفي الرواية.

وسيذكر الباحث قرائن صاغها من باب التيسير، ومن لوازم الأصالة في هذه الدراسة. بما يبرهن –غالبا– على عدم وجود رواية لوجود موانع الرواية. وجاءت هذه القرائن على ثلاثة أقسام، وبيانها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: قرائن الموانع الظاهرة:

وهي موانع يمكن تصورها من خلال دراسة الترجمة في كتب الطبقات، كما يمكن تقسيمها إلى أنواع:

النوع الأول: الموانع الطبيعية: تعدّ الموانع الطبيعية، قرينة لنفي الرواية عن الصحابيّ، من حيث إنّ ظاهرها يمنع وجود سماع له من النبيّ ﷺ، وإنكان ممن سمع فقد لا يكون أدرك عهد الرواية فأيضًا: "لا يعرف له رواية". مما يؤكد ضرورة التعرف على قرائن تضبط أصل القول فيهم من عدمه. ومن تلك الموانع:

أولا: قرينة عدم السماع من الصحابة: إذا كان صاحب الترجمة، لم يثبت له سماع من الصحابة، فيأتي الحكم الجازم بعدم الصحبة له، إلا إذا قام دليل آخر يثبت له الصحبة، ويوضحه المثال الآتي: (أيفع بن عبد الكلاعي: –تابعي صغير–. استدركه

63 – السخاويّ، فتح المغيث: (187/4). وانظر مقدمة ابن الصلاح: (1/ 315). فأصل كلام السخاويّ عنده.

64 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (10392).

65 – أبو نعيم، معرفة الصحابة: ترجمة رقم: (6953).

أبو موسى، وقال: أخرجه الإسماعيليّ في الصحابة، ...، وتابعه أبو يعلى عن الهيثم بن خارجة، عن الوليد، رجال إسناده ثقات، إلا أنه مرسل، أو معضل، لا يصحّ لأيفع سماع من صحابي، وإنما ذكر ابن أبي حاتم روايته عن راشد بن سعد)[66]. فقد كان عدم سمع أيفع من الصحابة، ملزم لإرساله، أو إعضاله.

ثانيا: قرينة الموت المتقدم في عهد النبوة وأول عهد الصحابة: يذكر أصحاب كتب تراجم الصحابة: "وفاة أحدهم في عهد النبوة"، وتلك قرينة دالة على عدم الرواية، ومع ذلك يقولون: "لا تعرف له رواية"، مما يستزم دراسته، مثاله:

المثال الأول: (كِركِرَة: مولى رسولِ الله ﷺ، كان نوبيّا، أهداه له هوذة بن علي الحنفي اليمامي فأعتقه. ذكر ذلك أبوسعيد النّيسابوريّ في:"شرف المصطفى". وقال ابن منده: له صحبة، ولا تعرف له رواية. وقال الواقديّ:

كان يمسك دابة النبيّﷺ، عند القتال يوم خيبر، وقال البلاذريّ: يقال إنه مات على عهد رسول اللهﷺ، وهو مملوك)[67].

المثال الثاني: (أُنَيفُ بنُ جُشَم بن عوذ الله بن تيم بن إراش بن عامر بن حميلة القضاعيّ حليف الأنصار. ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا، قال ابن منده: ليست له رواية. ذكر ابن سعد رواية مطولة عن استشهاده: "وقتل يوم اليمامة شهيدًا فِي خلافة أبي بَكْر الصَّدِّيق سنة اثنتي عشرة")[68].

المثال الثالث: (سُراقة بنُ عَمرٍو: بن عطيّة بن خنساء بن مبذول، ...، الأنصاريّ الخزرجيّ. قال أبو حاتم: بدريٌّ لا رواية له، وقال ابن سعد: أمه عتيلة بنت قيس بن زعوراء بن حرام النّجاريّ. شهد بدرا وأحدا والخندق وغيرها، واستشهد بمؤتة. وذكره ابن إسحاق والواقديّ فيمن شهد بدرا، واستشهد يوم مؤتة. وكذا قال أبو الأسود عن عروة) [69].

المثال الرابع: (عبيدالله بن سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبدالله بن عمر بن مخزوم المخزومي، أخو هبّار. له صحبة، وليست له رواية. قال الزّبير: أمّه ريطة بنت عبد بن أبي قيس. وذكره موسى بن عقبة فيمن قتل يوم اليرموك بعد أن ذكر أخاه هبارا، وقال: إنه هاجر إلى الحبشة. وقتل يوم أجنادين)[70].

ففي الأمثلة الأربعة سالفة الذّكر، هناك قرينة لعدم الرواية، وهي: الموت المبكر في عهد النبوة أو ما كان قريبا منه، مما يعني: استحالة أن يكون لأحدهم رواية في السند، حتى وإن كان له رواية كأمّ المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها. ومع ذلك نجد أصحاب كتب الطبقات يذكرون عند ترجمة البعض ممن مات مبكر: "لا نعلم له رواية" أو: "لا يعرف له رواية"، أو نحو ذلك. مما يؤكد على أنّ من فوائد قولهم: لا نعلم له رواية، هي إشارة لعدم الرواية لأنّ موته في الموضع الذي مات فيه: الحبشة، بدر، مؤتة أو نحوها، قرينة على عدم الرواية.

ثالثا: قرينة التأخر في دخول الإسلام:

مع أنّ بعض الصحابة من مسلمة الفتح، أو ممن وفد على النبيّ ﷺ، بعد الفتح إلا أنّ بعضهم له رواية، ومنهم: معاوية بن أبي سفيان، وجرير بن عبدالله البجليّ، وحكيم بن حزام. إلا أنّ تأخر الإسلام بعد الفتح، من أسباب قلة الرواية بالعموم، ومن الأمثلة على الصحابة، ممن قيل عن أحدهم ليس له رواية وذكر فيه تأخر إسلامه:

(مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ بن عوف النَّصري، يكنى أبا سعيد. تقدم ذكر والده قال أبو عمر: زعم أحمد بن صالح المصري أنّ له صحبة. قال ابن رشدين عنه: وقال سلمة بن وردان: رأيت جماعة من أصحاب رسول اللهﷺ، فعدّه منهم...، هذا ركب الخيل في الجاهلية، وكذا ذكر عن الواقدي...، قال أبو عمر: لا أحفظ له خبرا في صحبته أكثر مما ذكرت. وأما روايته عن

66 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (578).
67 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (7415).
68 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (301).
69 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (3118).
70 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (5315).

عمر ﷺ، فأشهر من أن تذكر. وروى عن العشرة المهاجرين، ....، وذكره اِبْنُ الْبَرْقِيّ في باب: من أدرك النبيّ ﷺ، ولم يثبت له عنه رواية. وذكر ابن سعد في طبقة من أدرك النبيّﷺ، ورآه ولم يحفظ عنه شيئا وذكره أيضا في الطبقة الأولى من التابعين وقال: كان قديما، ولكنه تأخر إسلامه، ولم يبلغنا أنّ له رؤية ولا رواية. وقال البخاريّ، وأبو حاتم الرّازيّ، وابن حبّان: لا تصح له صحبة،

وقال البخاري أيضا: قال بعضهم: له صحبة)[71].

رابعا: عدم وجود صحبة للأب: قد يختلف في صحبة أحدهم، ويذكر له رواية قد تصحّ أو تكون مما لا يصحّ، فيستشهدون على عدم سماعه من النبيّﷺ عدم ذكر أبيه في الصحابة، ويوضحه تحقيق ابن حجر كما في الآتي:

(حميد بن منهب بن حارثة الطائي: قال أبو عمر: لا تصحّ له صحبة، وله سماع عن علي وعثمان، وقد ذكره قوم في الصّحابة. قلت: هو جدّ زكريا بن يحيى بن السكن الطائي، أحد شيوخ البخاريّ. ويحيى هو ابن عمر بن حصين بن حميد هذا، وهو ابن منهب بن حارثة بن خريم بن أوس، فلو كانت لحميد صحبة لكان هؤلاء الأربعة في نسق صحابة، لكن لم يذكر أحد حارثة ولا منهبا في الصحابة، فذلك مما يقوّي وهم من ذكر حميدا في الصحابة. وقد تقدم ذكر أوس بن حارثة في حرف الألف، فيلزم أن يكونوا خمسة، وهو في غاية البعد) [72].

خامسا: وجود أكثر من قرينة: يمكن أن يجتمع أكثر من قرينة تمنع الرواية، كما في تأخر الإسلام كمسلمة الفتح، أو من هم أدركوا رؤية ولم يدركوا سماعا، مع صغر السنّ، فذنك مانعان يجتمعان، كما في المثال الآتي:

(أيمن بن خُرَيْمُ بْنُ الْأَخْرَمِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ عَمْرِو. قال المبرد في «الكامل» : له صحبة، وأنشد له شعرا قاله في قتل عثمان، يقول فيه: إنّ الّذين تولّوا قتله سفها، لقوا أثاما وخسرانا وما ربحوا. وقال المرزبانيّ: قيل له صحبة. وقال ابن عبدالبرّ: أسلم يوم الفتح، وهو غلام يَفعَةً. وقال ابنُ السَّكَن: يقال له صحبة. وأخرج له التّرمذيّ حديثا عن النبيّ ﷺ، واستغربه، وقال: لا نعرف لأيمن سماعا من النبيّ ﷺ. ولم يقف ابن عبد البر على هذا الحديث، فقال: قال الدّار الدّارقطنيّ: روى أيمن عن النبيّ ﷺ، وأما أنا فما وجدت له رواية إلا عن أبيه وعمّه) [73]. فقول الشعر بعثمان جعله من الصحابة، والرواية التي وجدها ابن حجر، جعلها قرينة أخرى لصحبة أيمن بن خريم. فقد تجتمع أكثر من قرينة تؤكد الصحبة، وأيضا أكثر من قرينة تنفي الصحبة.

المطلب الثاني: قرائن مرتبطة بالرواة عن الصحابةﷺ من جهتي: التحمّل والأداء:

هناك موانع يمكن تصنيفها: قرائن، على منهج المحدثين في التعامل مع الرواية، وتعدّ تطبيقا عمليا لما استقر عليه عمل المحدثين، غير أنّ إسقاط المنهجية على أمثلة من الصحابةﷺ، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، يتطلب جهدا استثنائيا، وبيان هذه القرائن، بالآتي:

القرينة الأولى: وهم بعض المحدثين في المتشابه من الأسماء:

يعدّ الخلط بين الأسماء –بصرف النظر عن دواعيه وأسبابه–، من التصحيف، أو الوهم، مانعا من موانع ثبوت الرواية لصاحب الترجمة، حتى إنّ ابن حجر بوب لذلك فقال: (القسم الرابع فيمن ذكر على سبيل التصحيف والغلط) ومن الأمثلة على ذلك ممن قيل فيهم: لا يعرف له رواية، من خلال كتاب الإصابة، ونضرب لذلك أمثلة:

---

71 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (7611). وابْنُ الْبَرْقِيّ: ذكره الذهبيّ في السير(13/47): (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ بْنِ سَعِيدٍ الزُّهْرِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ : " الضُّعَفَاء، ...، مَاتَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ). باختصار.

72 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (1845).

73 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (393). وهنا تنبيهان: الأول: الذي في الطبقات لابن سعد: (511/1): (خُرَيْمُ بْنُ الْأَخْرَمِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْفَاتِكِ , وَهُوَ الْقَلِيبُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ). أيْ: إنّ شدادا هو القليب، لا كما جاء في الإصابة. الثاني: استشهاد ابن حجر على معلومة في كتاب من كتب الأدب: "الكامل". وتلك من الدرر.

المثال الأول: (تليد بن كلاب الليثي: استدركه الذهبي في التجريد، فقال: حديثه في مسند أحمد قول ذي الحويصرة أعدل، رواه ابن إسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار، عن مقسم، عن رجل، عنه. قلت: والحديث المذكور وقع في مسند عبد الله بن عمرو بن العاصي، من مسند الإمام أحمد، وليس لتليد بن كلاب فيه رواية، بل له فيه مجرّد ذكر، قال الإمام أحمد: حدّثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن مقسم أبي العباس مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل، قال: خرجت أنا وتليد بن كلاب الليثي حتى أتينا عبدالله بن عمرو بن العاصي، وهو يطوف بالبيت معلّقا نعليه بيده، فقلنا له: هل حضرت رسول الله ﷺ، حين يكلمه التميمي يوم حنين؟. قال: نعم، أقبل رجل من بني تميم يقال له ذو الخويصرة- فساق الحديث بطوله) [74].

ويردف ابن حجر: (وقد تبيّن أنّ مقسما أخذ هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاصي مشافهة، وليس في السّياق ما يقتضي أن يكون لتليد صحبة ولا له فيه رواية) [75].

المثال الثاني: جاء في الإصابة: ترجمة: (تميم بن أسد الخزاعي: استدركه أبو موسى، وقال: قال عبَدان: "لم نجد له شيئا". انتهى. والظّاهر أنه أراد تميم بن أسيد الّذي تقدّم أولا، وبذلك جزم ابن الأثير، وكأنه لمّا تغيّر اسمُ أبيه ظنّه آخَرَ، وقوّى ذلك عنده قولُ عبدان: "لم نجد له شيئا"، مع أن له رواية موجودة) [76].

وهنا.. ننبه: إن الذي في الإصابة جانب الصواب، إذا كان يعني أنّ للخزاعيّ رواية، وهنا دليلان:

الأول: ما جاء في مصنف عبدالرزاق: (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيَّ عليه السلام، هُوَ أَوَّلُ مَنْ نَصَبَ أَنْصَابَ الْحَرَمِ، وَأَشَارَ لَهُ جِبْرِيلُ إِلَى مَوَاضِعِهَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ الْفَتْحِ تَمِيمَ بْنَ أَسَدٍ جَدَّ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ تَمِيمٍ فَجَدَّدَهَا)[77]. فالذي عرف حدود الحرم، لا بد أن يكون طاعنا في السنّ، ويبعد أن يكون له رواية، ويبعد أنه امتد به العمر واشتغل بالرواية.

الثاني: أنّ صاحب الرواية التي أشار إليها في الإصابة هو تميم بن أسد العدويّ، وحديثه في مسلم وغيره. ففي صحيح مسلم بسنده: (وحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ:"انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ رَجُلٌ غَرِيبٌ، جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، لَا يَدْرِي مَا دِينُهُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ، حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا، قَالَ: فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ، فَأَتَمَّ آخِرَهَا")[78]. فالخلط بين الاسمين سبب المشكِل، وبالوقوف على معرفة أنّ أبا رفاعة هو: العدويّ. وليس الخزاعيّ، يزول الإشكال ويتضح المشكل.

المثال الثالث: (عبدُالله بنُ عُدَيْسٍ البَلَوِيُّ، أخو عبدالرحمن بن عُدَيْس. شهد فتح مصر، وله بها خطة، ولا يعرف له رواية. ذكره ابن مندة، عن ابن يونس، فقال: له صحبة. وذكره محمد بن الربيع في الصحابة الذين دخلوا مصر، وأورده له حديثا من طريق أبي الحصين الحجري عنه:

سمعت النبيّ ﷺ يقول: "**يخرج ناس يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّميّة يقتلون بجبل لبنان والخليل**". الحديث. قال ابن الربيع: لا أعلم له غيره) [79].

فعبدالله بن عديس له رواية، وما جاء أنّ له حديثًا يرويه مرفوعا، لا يصحّ. ويؤكده أمور منها:

---

74 – ابن حجر، الإصابة: (498/1).

75 – ابن حجر، الإصابة: (498/1).

76 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (868).

77 – عَبْدُ الرَّزَّاقِ، المصنف حديث رقم: (8864).

78 – مسلم، صحيح مسلم، حديث رقم: (60 – 876).

79 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (4839).

الأول: أنّ رواي الحديث آنف الذكر، هو: عبدالرحمن بن عديس، وليس عبدالله بن عديس.

الثاني: ليس لابن عديس وجود حسب الدراسة، ولم يذكره أحدٌ ممن سبق ابنَ حجر إلا كما ذكره ابن حجر في الإصابة. فقد جاء ذكره في معرفة الصحابة لأبي نعيم، وذكر بعده آخر ثمّ قرر حكما عليهما: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُدَيْسٍ الْبَلَوِيُّ أَخُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ لَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَنَمَةَ الْمُزَنِيُّ شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ لَهُ ذِكْرٌ فِي الصَّحَابَةِ، ذَكَرَهُمَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَمْ يُخَرِّجْ عَنْهُمَا شَيْئًا وَأَحَالَ بِذِكْرِهِمَا إِلَى أَبِي سَعِيدِ بْنِ عَبْدِالْأَعْلَى) [80].

وفضلا عن ذينك الأمرين، تتأكد نتيجة القول هنا، بما جاء في الترجمتين الآتيتين في كتاب: الإصابة:

الترجمة الأولى منه: (عبدالرحمن بنُ عُدَيْس: بمهملتين مصغرا، ابن عمرو بن كلاب بن دهمان، أبو محمد البلوي. قال ابن سعد: صحب النبيّ ﷺ، وسمع منه، وشهد فتح مصر، وكان فيمن سار إلى عثمان. وقال ابن البرقيّ والبغوي وغيرهما: كان ممن بايع تحت الشجرة. وقال ابن حاتم عن أبيه: له صحبة. وكذا قال عبد الغني بن سعيد، وأبو علي بن السكن، وابن حبان. وقال ابن يونس: بايع تحت الشجرة، وشهد فتح مصر، واختطّ بها، وكان من الفرسان، ثم كان رئيس الخيل التي سارت من مصر إلى عثمان في الفتنة. روى عنه عبد الرحمن بن شماسة، وأبو الحصين الحجري، وأبو ثور النهمي. وقال حرملة في حديث ابن وهب: أنبأنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن يزيد بن أبي حبيب، حدثه عن ابن شماسة، عن رجل حدثه أنه سمع عبد الرحمن بن عديس يقول: سمعت النبيّ ﷺ يقول: "**يخرج ناس يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّميّة يقتلون بجبل لبنان والخليل**". تابعه ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، أخرجه يعقوب بن سفيان، والبغوي من رواية النّضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة. ورواه عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، فسمّى المبهم فقال: عن المريسيع الحميري- بدل قوله عن رجل)[81].

فجاء ذكر عبدالرحمن بن عديس، بذات الصفات: دخوله مصر، ومبايعته تحت الشجرة، والحادثة، والحديث.

الترجمة الثانية: جاء في الإصابة: (عبدالرحمن بن عائش البَلَوِيّ: ذكره ابنُ قانع في الصحابة، وأورد من طريق بكر بن عمر: سمعت أبا ثور الفهميّ يقول: قدم علينا عبدالرحمن بن عائش البلوي، وكان ممن بايع تحت الشجرة، فصعد المنبر، فذكر عثمان ... الحديث. كذا قال، وهو خطأ نشأ عن تصحيف. والصواب عن عبدالرحمن بن عديس، بمهملات مصغرا، وهومعروف الصحبة كما مضى في القسم الأول) [82]. وهنا يمكننا القول:

أولا: إنّ التصحيف الذي وقع في الترجمة يجعل من الصعب بمكان إثبات رواية له. وهنا يتبين فائدة إيراد هذا المثال في أثر خلط الأسماء في الحكم على الرواية، فابن عائش روي له حديث: فصعد المنبر، إلا أنه لا وجود له فلا وجود لروايته، أما ابن عديس فله وجود وله رواية.

ثانيا: يقول ابن قانع هنا: "من طريق بكر بن عمر". ولعله تصحيف أشدّ من الذي أشار إليه ابن حجر، ففي رواية البزار الآتية في النقة التالية: يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ الْفَهْمِيَّ.

ثالثا: يؤكد ما قاله ابن حجر، وما أشرت إليه هنا من تصحيف ابن قانع بقوله: "من طريق بكر بن عمر". ما جاء ذِكرُه في حديث عند البزار في مسنده: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، قَالَ: أنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: نا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ الْفَهْمِيَّ، يَقُولُ: قَدِمَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عُدَيْسٍ الْبَلَوِيُّ، وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ عُثْمَانَ، فَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: دَخَلْتُ عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ: زَوَّجَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، ابْنَتَهُ ثُمَّ ابْنَتَهُ، ثُمَّ بَايَعْتُ

80 – أبو نعيم، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى الأصبهاني (ت: 430هـ)، معرفة الصحابة: (1745/3).

81 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (5179).

82 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (6712).

رَسُولَ الله ﷺ، بِهَذِهِ يَعْنِي: الْيَمِينَ، فَمَا مَسِسْتُ بِهَا ذَكَرِي، وَلَا تَغَيَّبْتُ وَلَا تَمَنَّيْتُ، وَلَا شَرِبْتُ خَمْرًا فِي جَاهِلِيَّةٍ، وَلَا فِي إِسْلَامٍ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهﷺ: "**مَنْ يَشْتَرِي هَذِهِ الزُّنَقَةَ، وَيَزِيدُهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَلَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ، فَاشْتَرَيْتُهَا وَزِدْتُهَا فِي الْمَسْجِدِ**")[83].

المثال الرابع: جاء في الإصابة: (محمد: أبو سليمان المدنيّ. ذكره ابن منده في الصّحابة، وقال: ذكره جماعة في الصّحابة، وهو وَهْمٌ منهم، ثم أخرج من طريق أبي الفضل أحمد بن الحسين اللهبي، عن عاصم بن سويد، عن سليم بن محمد الكرماني، عن أبيه، قال: قال رسول اللهﷺ: "مَنْ تَوضَّأ فَأحسَنَ وضوءَه، ثُمَّ خرجَ إلى مَسجدِ قُبَاءَ لَا يُخرجُه إِلَّا الصّلاةَ فَقد اِنقَلَبَ بأَجرِ عُمْرَةٍ". قال ابن منده: الصّواب: عن محمد بن سليمان الكرماني، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه. انتهى. والحديث المذكور عند ابن ماجه، وصحّحه الحاكم من طريق حاتم بن إسماعيل، وعيسى بن يونس، كلاهما عن محمد بن سليمان على الصّواب. وكذا أخرجه النسائيّ بنحوه، من رواية مجمّع بن يعقوب، عن محمد بن سليمان، فكأن اسم الرّاوي انقلب على أبي الفضل، وسقط اسم شيخه، فتركّب منه صحابيّ لا وجود له). ا.هـ[84].

فالمذكور في الترجمة هو غير المذكور في الرواية، ولو أنّ له رواية لثبتت له. ولأجل ذلك يقول ابن حجر في الإصابة: (فكأنّ اسمَ الرّاوي انقلب على أبي الفضل، وسقط اسم شيخه، فتركّب منه صحابيّ لا وجود له). فقد صوّب ابنُ حجر اسمَ الصحابيّ، وذكر روايته، والذين رووا حديثه. ذلك أنّ تصويب الاسم، قد يكون لازما لرفع إشكال نفى ثبوت الصحبة ، كما تبرز أهمية الرواية للمقلّين ولمن انتفت عنهم الصحبة، أو من قيل فيه: "لا يعرف رواية".

القرينة الثانية: موانع من جهة تحمّل الرواية:

جاءت هذه الموانع، توضيحا لأهمية الحكم على الصحابيّ صاحب ترجمة ثيل فيه: "لا يعرف له رواية"، مع أنه يرد في حقه في نفس الترجمة نفي الصحبة عنه، كما في ترجمة: (حُكيم: بضم أوله مصغرا: ابن جبلة بن حصن بن أسود بن كعب بن عامر بن الحارث العبديّ. قال أبو عمر: أدرك النبيّ ﷺ، ولا أعلم له رواية ولا خبرا يدلّ على صحبته. وكان عثمان بعثه إلى السّند ثم نزل البصرة وقتل بها يوم الجمل) [85].

ففي حصر التراجم عددا، وقراءتها تأملا، ثمّ صياغتها، بما يتناسب واهتمامات الدراسة، حينها يمكننا الإفادة المعرفية. وأيضا يستفاد من دراسة الموانع: زيادة التثبت في الحكم على صاحب الترجمة. وأحيانا يتطلب الأمر دراسة على نطاق أوسع، لمعرفة السبب الذي لأجله جاء القول: "لا يعرف له رواية" مقترنا بحكم: "عدم الصحبة".

المطلب الثالث: القرائن الطارئة على الراوي والرواية:

ومن القرائن التي تمنع الرواية، حينما نجد في ترجمة صحابيّ سردا لسيرته في الفتوحات، وتحديدا فتح مصر، حيث تقترن الإشارة بعدم وجود رواية له، حتى قاربت أن يكون مشاركة الصحابيّ في فتح مصر قرينة تمنع أن يكون له رواية، وقد يكون تتابع الفتوحات في أعماق إفريقية سببا لمنع الرواية عمّن شارك في تلك الفتوحات، لسكناه هناك وعدم عودته، أو أنه قضى نحبه في تلك الفتوحات ولم يجد من يتحمل عنه، مع التأكيد على عدم ضياع رواية مما تحتاجه الأمة في بيان دينها.

وتعتبر تلك القرائن من الطارئ على حياة الصحابة، وبيانها بالأمثلة، كما في بالآتي:

أولا: الانشغال بالبعوث والفتوحات: في ترجمة عكرمةﷺ، مع تقدم موت الصحابيّ عكرمة وأنه منشغل بالسرايا، مانع من وجود رواية: (عكرمة بن أبي جهل، القرشي المخزومي. كان كأبيه من أشدّ الناس على رسول الله ﷺ، ثم أسلم عِكرمة عام الفتح، وخرج إلى المدينة ثم إلى قتال أهل الردّة، ووجّهه أبو بكر الصديق إلى جيش نعمان، فظهر عليهم، ثم إلى اليمن ثم رجع، فخرج

83 – البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي (ت: 292هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: (448).

84 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (8564).

85 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (1999).

إلى الجهاد عام وفاته فاستشهد) [86]. إذن، فهناك قرائن تعرض إليها العلماء منهم صاحب الإصابة، يمكن الاستعانة بها في مثل هذه الدراسة، ويذكر منها:

القرينة الأولى: شهد فتح مصر:

المثال الأول: (أجمد بن عجيان: بجيم ومثناة تحتانية، وفد على النبيّﷺ، وشهد فتح «مصر»، ذكره ابن يونس في «تاريخه» وقال: لا أعلم له رواية، وخطّته معروفة بجيزة مصـــر. وذكره الدّار الدّارقطنيّ في «المؤتلف» أيضا، وضبطه القاضي ابن العربيّ بالحاء المهملة فوهم)[87].

المثال الثاني: (أَدهمُ بنُ حَظْرَةَ اللَّخْمِيُّ الراشـدي، من بني راشـدة بن أذينة بن جَدِيلَة بن لخم. قال ابن ماكولا: هو صـحابيّ، ذكره سعيد بن عفير في أهل مصر، ولم يقع له رواية، وذكره ابن يونس. قال الرّشاطيّ: لم يذكره أبو عمر ولا ابن فتحون)[88].

المثال الثالث: (أسـعد بن عطية بن عبيد بن بجالة بن عوف بن ودم بن ذبيان بن هميم بن هنيّ بن بليّ بن عمرو بن الحاف بن قضـاعة القضـاعي البلوي. ذكره ابن يونس في «تاريخ مصـر» ، وقال: بايع تحت الشـجرة، وشـهد فتح مصـر، له ذكر وليست له رواية)[89].

فقرينة: (شهد فتح مصر) تكاد أن تكون مطّردة في كتب الطبيقات، من أنه لا يوجد لصاحبها رواية.

المثال الرابع: (يزيد بن أنيس بن عبدالله بن عمرو بن حبيب بن عمرو بن شـــيبان بن محارب بن فهر القرشـــي المحاربيّ، أبو عبدالرحمن، مشهور بكنيته. قال ابن يونس: صحابي شهد فتح مصـــر، واختط بها، وله بها عقب، ولا رواية له بمصر. وروى عنه من أهل الكوفة أبو همام، وأخرج أحمد من طريق أبي همام عبدالله بن سـيار، عن أبي عبدالرحمن الفهري، قال: كنت مع النبيّﷺ، في غزوة حنين، فسرنا في يوم قائظ شديد الحر، فنزلنا تحت ظلال الشجر.. فذكر حديثا طويلا. وقيل: اسمه عبد. وقيل كردوس. وقيل الحارث)[90].

القرينة الثانية: الرواية عن التابعين:

رواية الصـحابيّ عن التابعين الأصـغر منه سـنًّا، فيتقدمه بالرواية بعض التابعين الكبار والمخضـرمين، من المهتمين بالرواية في تحمل الرواية والأداء، فيأخذ عنهم صغار الصحابة، مما يكون قرينة بعدم وجود رواية لهم. وقد أشار إلى مثل ذلك العلماء في كتب علوم الحديث: (وَفِيه رِوَايَة الأكابر عَن الأصاغر وَفِيه رِوَايَة ثَلَاثَة من الْخُلَفَاء الرَّاشِدين: الثَّالِث: رِوَايَة الصَّحَابَة عَن التَّابِعين وَقد أدرجه المُصَنّف فِي رِوَايَة الأكابر عَن الأصاغر وَصنف الْخَطِيب فِيهِ كتابا وَبلغ عَددهمْ نَحْو الْعشْرين وَمن مَشْهُور ذَلِك مَا أخرجه مُسـلم فِي صَـحِيحه عَن جَابر بن عبد الله ﷺ، عَن أم كُلْثُوم بنت أبي بكر عَن عَائِشَـة ﷺ، أَن رجلا سَـأَلَ ...)[91]. ومثاله ممن ذكرهم في الإصـابة وأشـار إلى أنه لا رواية له وروى عن التابعين: (أبو الطّفيل: عامر بن واثلة بن عبدالله بن عمرو بن جحش. ويقال جهيش بن جدي بن ســـعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن علي بن كنانة الكناني، ثم الليثي. رأى النبيّ ﷺ، وهو شـــابّ، وحفظ عنه أحاديث. قال ابن عديّ: له صـحبة...، وقال ابن السّكن: جاءت عنه روايات ثابتة أنه رأى النبيّ ﷺ. وأما سماعه منه

86 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (5654).

87 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (39).

88 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (66). ولمعرفة معنى وضبط كلمة: حظرة، انظر القاموس المحيط: (1/ 378).
وأما ضبط جديلة: بفتح الجيم وكسر الدال، كما بينه ابن الأثير أبو السعادات في جامع الأصول: (12/ 276).

89 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (118).

90 – ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (9253).

91 – الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح: (67/1).

ﷺ، فلم يثبت)[92]. فهذه القرينة تؤدي إلى الحكم في أول أمرها إلى عدم الصحبة، إلا أن التحقيق يؤدي إلى التفصيل كما نرى من كلام ابن السّكَن.

القرينة الثالثة: النهي عن التحديث: قد اشتهر من أنّ عمر بن الخطابﷺ منع الصحابة من الرواية، وهذا أمر تطرق إليه بعضُ من طعن برواية الصحابة ممن كشف العلماء باطل دعاويهم، ومن خلال التعرّض لقرائن امتناع الرواية لدى الصحابة، تبرز ضرورة الإبانة عن تلك الشبهة. وقد تطرق ابن عبدالبرّ، في جامعه لهذه المسألة، باب: (ذِكْرُ مَنْ ذَمَّ الْإِكْثَارَ مِنَ الْحَدِيثِ دُونَ التَّفَهُّمِ لَهُ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ)، فقال في معرض حديثه عن روايات، منها: (عَنْ قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: خَرَجْنَا نُرِيدُ الْعِرَاقَ فَمَشَى عُمَرُ ﷺ، مَعَنَا، إِلَى صَرَارَ فَتَوَضَّأَ فَغَسَلَ اثْنَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ؟» قَالُوا: نَعَمْ نَحْنُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَشِيتَ مَعَنَا قَالَ: «**إِنَّكُمْ تَأْتُونَ أَهْلَ قَرْيَةٍ لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ كَدَوِيِّ النَّحْلِ فَلَا تَصُدُّوهُمْ بِالْأَحَادِيثِ فَتَشْغَلُوهُمْ، جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، امْضُوا وَأَنَا شَرِيكُكُمْ**» فَلَمَّا قَدِمَ قَرَظَةُ قَالُوا: حَدِّثْنَا، قَالَ: نَهَانَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ)[93]. ثمّ بيّن مدى تأثير المنع على الرواية عند الصحابة فقال: ("احْتَجَّ بَعْضُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ وَلَا مَعْرِفَةَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَغَيْرِهِمُ الطَّاعِنِينَ فِي السُّنَنِ بِحَدِيثِ عُمَرَ هَذَا: أَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِﷺ، وَبِمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا وَجَعَلُوا ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الزُّهْدِ فِي سُنَنِ رَسُولِ اللهِﷺ، الَّتِي لَا تُوَصِّلُ إِلَى مُرَادِ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا بِهَا وَالطَّعْنِ عَلَى أَهْلِهَا وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ وُجُوهٍ، قَدْ ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْهَا أَنَّ وَجْهَ قَوْلِ عُمَرَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ لِقَوْمٍ لَمْ يَكُونُوا أَحْصَوَا الْقُرْآنَ فَخَشِيَ عَلَيْهِمُ الِاشْتِغَالَ بِغَيْرِهِ عَنْهُ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ لِكُلِّ عِلْمٍ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ فِي ذَلِكَ)[94]. فالمنع الذي أقره عمر وعليّ رضي الله عنهما، لم يتسبب أن لا يكون لأحدهم رواية تعرف عنه، لأن من كان عنده منهم أثرة من علم، أو قليل رواية، كان يؤديها، ومن أمثلة ذلك ما قاله أبو ذرّ: (لَوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ - ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُنْفِذُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّﷺ، قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا")[95]. وهذا هو الظنّ بالصحابة الكرامﷺ، الذين كانوا يروون سيرة النبيّﷺ، قولا وعملا وتطبيقا صادقا.

الخاتمة:

أولا: إنّ قرائن الرواية، بشِقّيْها:"الدوافع والموانع"، تقضي أنّ عدم الدوافع يكون مدخلا للموانع.

ثانيا: إنّ قرائن موانع الرواية، تعطي صورة عن ثلة من أصحاب النبيّﷺ، ممن قيل عن أحدهم: ليس له رواية.

ثالثا: تبيّنُ الدراسة، وجود موانع للرواية عند من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". وهي:

1. الموانع التي لا يذكر فيها حكم بالرواية ويكون الصحابيّ: "لا يعرف له رواية"، ومنها الموانع الطبيعية: كالهجرة إلى الحبشة، والموت المتقدم في عهد النبوة وأول عهد الصحابة.
2. الموانع الطارئة: كالانشغال بالبعوث والفتوحات.
3. الموانع المنهجية: الخلط بين الأسماء، وموانع تحتاج إلى مراجعة.

رابعا: أنّ منهجية الصحابة في الرواية أدت إلى أمور منها:

1) الامتناع من الرواية ما أمكن.
2) الإقلال في الرواية، حتى عند المكثرين منهم، كلما وجدوا من ينوب منابهم في الأداء.
3) أن الذين اشتغلوا بالقيادة، أو الانتشار بعيدا عن المدينة كانوا قليلي الرواية جدا.

---

92 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (10166).

93 - ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبدالله، جامع بيان العلم وفضله، (999/2).

94 - ابن عبدالبرّ، المصدر السابق: (1913 - 1003/2).

95 - البخاريّ، صحيح البخاريّ، بَابٌ: العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ: (10166) وقد رواه البخاريّ هكذا معلّقًا، إلا أنّ ابن حجر صححه، كم في: المطالب العالية، حديث رقم: (3069).

4)إنّ الذين عرف عنهم الرواية وأكثروا منها، كانوا متفرغين للدرس، متهيئين له، متمكنين من الضبط.

5)تمّ جمع القرآن الكريم بين دفتي مصحف من قبل الصحابةﷺ، وذلك بعد انقطاع الوحي، وأما التابعون فقد شرعوا على نفس النسق، بتدوين السنّة بعد انقطاع أو اقتراب انتهاء عهد الصحابة الكرام.

التوصيات:

أولا: دراسة الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" في جوانب أخرى غير الرواية، كدراسة أثرهم في فتوحات إفريقيا، حيث إنّ من قرائن عدم الرواية: المشاركة في فتح مصر. كما تقرر في كتب الطبقات.

ثانيا: تخريج أحاديث الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" وثبت له رواية.

ثالثا: دراسة مصطلحات منتشرة في ثنايا التراجم، مما تعطي زيادة في المعرفة عن طبقة جلية من هذه الأمة.

رابعا: دراسة تراجم الصحابة في كتب الطبقات، ومعرفة أسباب ذكر من ليس منهم معهم.

هذا.. ونسأل الله أن ينفعنا بما نكتب ونقول، وأن يجزل المثوبة لعلمائنا، ولمن علمونا.. آمين.

المراجع:

الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب (1998م). الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. تحقيق: صلاح فتحي هلل. ط1: مكتبة الرشد.

الأسطل، عبداللطيف مصطفى، والصفدي، نعيم أسعد (2022م). تأثير الفروقات الفردية في اختيار أصحاب المهمات وإسناد المسؤولية. مجلة الجامعة الإسلامية– غزة: مج/30

الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الكحلاني (1997م). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح عويضة. ط1: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1379هـ) . فتح الباري شرح صحيح البخاريّ، دار المعرفة – بيروت.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1422هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (1998م)، حجة الوداع، المحقق: أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى.

ابن عبدالبرّ، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمري القرطبي (1992م)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى.

ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبدالله (1414 هـ – 1994م). جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (1419هـ – 1999م). تأويل مختلف الحديث، الناشر: المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، الطبعة: الثانية

ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (2009م)، سنن ابن ماجه، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبداللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى.

أبو زهو، محمد محمد (1974م). الحديث والمحدثون، الناشر دار الفكر العربي– القاهرة، الطبعة الثانية.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (د ت)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، الناشر: دار الفكر العربي.

أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (1419 هـ – 1998 م). معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى.

البخاريّ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ، وسننه وأيامه، محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: 1.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة: الأولى.

الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابيّ (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: (1287/3)، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة.

حماد، نافذ حسن (2013م). منهج الصحابة في التثبت من الراوي والمرويّ، بحث مقّدم إلى مؤتمر الصحابة والسّنة النبوية: تشرين الثاني: 2013م. الأردنّ.

الترمذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي (1998م. الجامع الكبير – سنن الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (1998م). تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى.

السخاويّ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان (2003م). فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى.

ربوزي، سمير (2021)، بحث بعنوان: عناية الصحابةﷺ بسياق المقام ومنهجهم في نقله وتأمينه –صحيح البخاريّ أنموذجا–، مجلة المنهل، المجلد: (7)، العدد: (2) 2021م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (1998م). النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى.

الصاحب، "محمد عيد" محمود (2020). كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ودلالاتها الخاصة بالرواية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية– غزة: مج/28.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (2000م). الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (د ت). المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

مزيد، على عبد الباسط (د ت). منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهﷺ صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (1986م). المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية–حلب، الطبعة: الثانية.

هاشم، أحمد بن عمر بن إبراهيم بن إسماعيل (د ت)، كتابة السنة النبوية في عهد النبيّﷺ، والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

قائمة المراجع المرومنة:

Al-Abnassi, Ibrahim bin Musa bin Ayoub (1998 AD). ***Al-Shaza Al-Fayah from Ibn Al-Salah's sciences***. (In Arabic), Investigation: Salah Fathi Hallal. i1: Al-Rushd Library

Al-Astal, Abdul-Latif Mustafa, and Al-Safadi, Naim Asaad (2022). ***The effect of individual differences in the selection of task holders and the assignment of responsibility.*** (In Arabic), Journal of the Islamic University - Gaza: vol. 30.

Prince Al-San'ani, Muhammad bin Ismail bin Salah Al-Hasani Al-Kahlani (1997). ***Clarifying the Ideas for the Meanings of Refining Al-Anzr***. (In Arabic), achieved by: Salah Aweidah. I 1: Scientific Books House, Beirut - Lebanon.

Ibn Hajar, Ahmad bin Ali bin Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i (1379 AH). ***Fath al-Bari***. (In Arabic), Sharh Sahih al-Bukhari, Dar al-Maarifa - Beirut.

Ibn Hajar, Ahmad bin Ali bin Hajar Abu Al-Fadl Al-Asqalani Al-Shafi'i (1422 A.H.). ***Excursion to Clarify the Elite of Thought in the Term Ahl Al-Athar***. (In Arabic), Investigator: Abdullah bin Dhaif Allah Al-Rahili, Safir Press in Riyadh, Edition: First.

Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed bin Hazm Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Zahiri (1998). ***Farewell Pilgrimage***. (In Arabic), Investigator: Abu Suhaib Al-Karmi, Publisher: House of Ideas International for Publishing and Distribution - Riyadh, Edition: First.

Ibn Abd al-Bar, Abu Omar Youssef ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Abd al-Barr ibn Asim al-Nimri al-Qurtubi (1992). ***Assimilation in the knowledge of the companions***. (In Arabic), Ali Muhammad al-Bajawi, Dar al-Jeel, Beirut, Edition: First.

Ibn Abd al-Barr, Abu Omar Yusuf bin Abdullah (1414 A.H. – 1994). ***Collector Statement of Knowledge and Its Virtue***. (In Arabic), Investigation: Abi Al-Ashbal Al-Zuhairi, Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi, Saudi Arabia, Edition: First.

Ibn Qutaiba, Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaiba al-Dinuri (1419 AH - 1999). ***The interpretations of the hadith group***, publisher: Al-Muqaddam Al-Islami - Asra Al-Ishraq.

Ibn Majah - Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini (2009). ***Sunan Ibn Majah***. (In Arabic), Investigator: Shoaib Al-Arnaout - Adel Murshid - Muhammad Kamel Qara Belli - Abdul Latif Haraz Allah, Publisher: Dar Al-Resalah Al-Alameya, Edition: First.

Abu Zhou, Muhammad Muhammad (1974 AD). ***Al-Hadith and Al-Muhaddithoon***, Publisher, Dar Al-Fikr Al-Arabi - Cairo, second edition.

Abu Shahba, Muhammad bin Muhammad bin Suwailam (DT). ***The mediator in the sciences and terminology of hadith.*** (In Arabic), publisher: Dar al-Fikr al-Arabi.

Abu Naim Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq bin Musa bin Mahran Al-Asbahani (1419 AH - 1998). ***Knowledge of the Companions***. (In Arabic), investigation: Adel bin Youssef Al-Azzazi, publisher: Dar Al-Watan Publishing, Riyadh, Edition: First.

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Jaafi (1422 AH). ***Al-Masnad Al-Sahih Al-Musnad Al-Musnad from the matters of the Messenger of God, his Sunnah and his days***. (In Arabic), investigation: Muhammad Zuhair Al-Nasir, Dar Touq Al-Najat, Edition: 1.

Al-Bazzar, Abu Bakr Ahmed bin Amr bin Abdul Khaliq bin Khallad bin Obaid Allah Al-Ataki (begin 1988, ended 2009), ***Musnad Al-Bazzar published in the name of Al-Bahr Al-Zakhkhar***. (In Arabic), Library of Science and Governance - Madinah Edition: First.

Al-Gawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi (1987). ***Al-Sahih Taj Al-Lughah wa Sahih Al-Arabiya: (3/1287)***. (In Arabic), investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm for Millions - Beirut Edition: Fourth.

Hammad, Nafez Hassan (2013). ***The Companions' Approach in Verifying the Narrator and Narrator***. (In Arabic), Research Presented to the Conference of the Companions and the Prophetic Sunnah: November: 2013. Jordan.

Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa bin Surah bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi (1998). ***The Great Mosque - Sunan Al-Tirmidhi.*** (In Arabic), Investigator: Bashar Awad Maarouf, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut).

Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi. ***Enough in the Science of Novel***. (In Arabic), Investigator: Abu Abdullah Al-Sourqi, Ibrahim Hamdi Al-Madani, Scientific Library - Medina.

Al-Dhahabi, Shams Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz (1998). ***Tadhkira al-Hafiz***. (In Arabic), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, Edition: First.

Al-Sakhawi, Shams Al-Din Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Bakr bin Othman (2003 AD). Fath Al-Mugheeth. ***Explaining the modern millennium of the Iraqi***. (In Arabic), Ali Hussein Ali, Library of the Sunnah, Egypt, Edition: First.

Rabouzi, Samir (2021). ***The Companions' Care in the context of the Maqam and their approach to transmitting and securing it - Sahih Al-Bukhari as a model-***. (In Arabic), Al-Manhal Journal, Volume: (7), Issue: (2).

Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahader (1998). ***Jokes on the introduction of Ibn al-Salah***. (In Arabic), investigator: d. Zine El Abidine Bin Muhammad Bala Farij, Lights of the Salaf - Riyadh, Edition: First.

Al-Saheb, "Mohamed Eid" Mahmoud (2020). ***Writing the hadith in the era of the Companions, may God be pleased with them, and its implications for the narration***. (In Arabic), the Journal of the Islamic University of Islamic Studies - Gaza: Volume/28.

Al-Safadi, Salah al-Din Khalil bin Aybak bin Abdullah (2000). ***Al-Wafi with Deaths***. (In Arabic), nvestigator: Ahmad Al-Arnaout and Turki Mustafa, Heritage Revival House - Beirut.

Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub bin Mutair Al-Lakhmi Al-Shami. ***The Great Dictionary***. (In Arabic), Investigator: Hamdi bin Abdul Majeed, Ibn Taymiyyah Library - Cairo, Edition: Second.

Mezyed, Ali Abdel Basset (DT). ***The Curriculum of the Modernists in the First Hijri Century to the Present time.*** (In Arabic), Publisher: The Egyptian General Book Authority.

Muslim, Ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Nisaburi. ***Al-Musnad Al-Sahih Al-Sahih Brief Transfer of Justice from Justice to the Messenger of God ﷺ Sahih Muslim***. (In Arabic), Investigator: Muhammad Fouad Abd al-Baqi, House of Revival of Arab Heritage - Beirut.

Al-Nasa'i, Abu Abd al-Rahman Ahmad ibn Shuaib ibn Ali al-Khorasani (1986). ***Al-Mujtaba from Al-Sunan = Al-Sunan Al-Sughra for An-Nasa'i.*** (In Arabic), Investigator: Abdel Fattah Abu Ghuddah. Islamic Publications Office - Aleppo, Edition: Second.

Hashem, Ahmed bin Omar bin Ibrahim bin Ismail (DT). ***Writing the Prophet's Sunnah in the era of the Prophet ﷺ, and the Companions and its impact on preserving the Prophet's Sunnah***. (In Arabic), King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an in Medina.